(استكمل) أو (لم يستكمل)عند النحاة العرب

أ. د. حيدر فخري ميران
كلية الآداب/ جامعة بابل

(He completed) or (He didn't complete) among the Arab grammar scholars

PhD. Prof. Haidar Fakhri Meeran
College of Literature/ University of Babylon
haidarmeeram@yahoo.com

Abstract

This is a research in the Arabic grammar lesson, which means one of the concepts of studying the Arabic sentence and the special one on the subject of the post-sentence suspended or the news attachment and the statement of the provisions of this name from lifting or monument and the provisions of the verb of lifting or monument or assertion and this Arab versatility was only through the control Grammatical rulings and indicating the correctness of the semantic context in which this name or verb comes. Accordingly, I dealt with the concept not as a term but rather a linguistic behavior that is a precursor to the definition if the grammarians stood upon it and pause other concepts that have become a term, and then show their positions in the chapters on the naked grammar that you showed in the beginner and the news, and the name or tell it, and the condition and its answer.

Key words: He completed ، He didn't complete ،The Follower، Related news

الملخص:

هذا بحث في الدرس النحوي العربي يعنى بمفهوم من مفاهيم دراسة الجملة العربية والخاص في موضوع تعلق ما بعد الجملة من المعطوف او تعلق الخبر وبيان احكام هذا الاسم من رفع او نصب واحكام الفعل من رفع او نصب او جزم وهذا التعدد الاعرابي ما كان الا من خلال ضبط الاحكام النحوية وتبيان صحة السياق الدلالي الذي يأتي به هذا الاسم او الفعل. وعليه فقد تناولت المفهوم ليس بوصفه مصطلحا انما سلوك لغوي يكون مقدمة للتحديد ان وقف عليه النحاة وقفة غيره من المفاهيم التي اضحت مصطلحا، ومن ثم تبيان مواضعها في ابواب النحو العري التي بينتها في المبتدا والخبر، واسم ان او اخبرها، وفعل الشرط وجوابه.

الكلمات الافتتاحية: استكمل، لم يستكمل، العطف، متعلق الخبر.

المقدمة:

هذا بحث في مفهوم (استكمل أو لم يستكمل) الشائع في استعمال النحويين من باب اتمام أركان الجملة الإسمية أو الفعلية، ومن ثم يلحقها معطوف أو متعلق فيها من الأسماء أو الأفعال، مما يترتب عليهما أحكام بحسب موقعه من الجملة. ولعلي عند الاستقصاء عنها لم أجد هذا المفهوم غائباً في سلوك النحويين أو قواعدهم ،إلا أنهم لم يقفوا عليه وقف المفهوم المنتج للمصطلح ، والدليل أنهم لم يجتمعوا لاصطلاحه فعدَّ أسلوباً كلامياً لا أكثر، فمن الأساليب ما أضحى مصطلحاً من نحو الـ(متمكن أمكن وغير أمكن) أو الـ(اللبس وأمن اللبس) حيث بدت أسلوباً وانتهت إلى ما نحن فيه من الاصطلاح.

اعتمد البحث على تفكيك آراء النحويين وتبيان ما يجوز أو لا يجوز من أحكام على الرغم تداعيات بعضها، فقد مسّ النص القرآني لما لم يعتاده النحويون في كلامهم، واعتمده مصحفنا من قراء حفص، وهذا ما نتخوف منه على المستوى البعيد في ضل التطور المعرفي والمقابلات اللغوية التي وفرتها التكنولوجيا الحديثة من سرعة الجمع والمقاربات التي تتيح الاجتهاد عن صحة

النص. لذا وقفت على ثلاثة محاور: الاول: (المعطوف في إنَّ واخواتها)، والثاني: (متعلق الخبر في إنَّ)، والثالث: (المعطوف في فعل الشرط والجزاء). وقد استوفيت آراء النحاة من أحكام في جميع ما تقدم ذكره. ...هذا ولله الحمد من قبل ومن بعد...

مشكلة البحث:

يستعرض البحث الاشكالية النحوية في تبيان احكام الاسم المعطوف او متعلق الخبر او الفعل المعطوف بالحركات الرفع او النصب او الجزم، وكل ذلك بحسب ما يستوي الجملة من اركان او من عدمها .

فرضية البحث:

اوضح البحث المتغير الدلالي للجملة الفعلية والاسمية من خلال عرض الامثلة النحوية وبيان مدى الزام المتعلم في السير نحو كلام عربي سليم، وعليه تبنى اشكاليته ووضع حلوله في التمثيل والاعراب وبيان قواعد النحويين .

أهداف وأهمية البحث:

من خلال الاطلاع على التراث النحوي العربي وجد الباحث ان ثمة اشكاليات في المفهوم والسلوك النحويين، فالاول ما عبرنا عنه بالمفهوم دون المصطلح، والثاني الاثر الاعرابي في تحديد المعنى.

(محتوى البحث)

(استكمل) في اللغة والمفهوم

هو استفعل ،ومصدره الاستكمال بوزن (استفعال) من الفعل (كَمَلَ) الشيء يكمُل كَمالاً، والكَمالُ: التمام الذي يجزأ منه أجزاؤه، تقول: لك نصفه وبعضه وكَمالُه. وأكملتُ الشيء: أجملته وأتممته، وفيه لغة أخرى: كَمُلَ يكمُلُ وفي اللغتين : هو كامل [1]. فالْكَمَال: التَّمام الَّذِي تجزّ أَمنه أجزاؤه. كَمَل الشَّيْء يكمُل، وكَمُل، وكمِل كَمَالا، وكُمولا. وَشَيْء كمِيل: كَامِل جَاءُوا بِهِ على كَمُل، وقولنا: وَأَعْطَاهُ المَال كَمَلا: أَي كَامِلا، لَا يثنَّى وَلَا يُجمع) [2]. وَالْكَسْرُ أَرْدَؤُها، وَشَيْءٌ كَمِيل: كامِل، جاؤوا بِهِ عَلَى كَمُلَ؛ وأَنشد سيبويه[3]:

على أَنه بعد ما قَدْ مَضَى ... ثَلَاثُونَ للهَجْر حَوْلًا كَميلا

وتَكَمَّل: ككَمَل. وتَكَامَلَ الشَّيْءُ وأَكْمَلْته أَنا وأَكْمَلْت الشَّيْءَ أَي أَجْمَلْتُه وأَتممته، وأَكْمَلَه هُوَ واسْتَكْمَلَه وكَمَّلَه: أَتَمَّه[4]. فهذا المفهوم المعجمي لمادة(كمل) يمنح معنى عاماً (نستقريه من تعدد الاشتقاق) يخصّ التكامل والكمال، فما صيغة استفعل الا طلبُ الكمال، ويسري على التمام كذلك، وإنْ فرقه اللغويون تفريقاً بيناً نذكره بالآتي:

1. قال أبو هلال العسكري(ت-395هـ): (الفرق بين الكمال والتمام: أن قولنا كمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف به ولهذا قال المتكلمون: العقل كمال علوم ضروريات يميز بها القبيح من الحسن يريدون اجتماع علوم، ولا يقال: تمام علوم؛ لان التمام اسم للجزء والبعض الذي يتم به الموصوف بأنه تام، ولهذا قال أصحاب النظم القافية: تمام البيت، ولا يقال: كمال البيت. ويقولون البيت بكماله أي باجتماعه والبيت بتمامه أي بقافيته، ويقال هذا تمام حقك للبعض الذي يتم به الحق ولا يقال كمال حقك) [5]. وقال ايضا: (ن الاتمام: لإزالة نقصان الأصل. والاكمال: لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل. قيل: ولذا كان قوله تعالى﴿ تلك

(1) العين: 378/5.

(2) المحكم والمحيط الاعظم: 52/7.

(3) الكتاب: 158/2.

(4) لسان العرب:598/11.

(5) الفروق اللغوية:458.

عشرة كاملة أحسن من (تامة).فإن التام من العدد قد علم، وإنما نفي احتمال نقص في صفاتها. وقيل: تم: يشعر بحصول نقص قبله. وكمل: لا يشعر بذلك.)[6].

2. قال ابو قاسم النيسابوري(ت–550هـ): (السنة أول عدد تام، لأنها زيادة بواحدة على تعديل نصف العقد؛ ولأنها تعادل أجزاءها، إذ نصفها ثلاثة ، وثلثها اثنان، وسدسها واحدة، وجملتها ستة سواء. وهي مع الواحدة سبعة فكانت كاملة إذ ليس بعد التمام سوى الكمال، ولعل واضع اللغة سمى الأسد سبعا لكمال قوته) [7].

3. قال الرازي(ت–606هـ) : (وَاعْلَمْ أَنَّ الْغَايَةَ الْقُصْوَى فِي الْكَمَالِ أَنْ يَكُونَ تَامًّا وَفَوْقَ التَّمَامِ فَكَوْنُ الْإِنْسَانِ تَامًّا لَيْسَ إِلَّا فِي كَمَالِ قُوَّتِهِ الْعَمَلِيَّةِ وَالنَّظَرِيَّةِ ... وَكَوْنُهُ فَوْقَ التَّمَامِ أَنْ يَسْعَى فِي تَكْمِيلِ النَّاقِصِينَ، وَذَلِكَ بِطَرِيقَيْنِ، إِمَّا بِإِرْشَادِهِمْ إِلَى مَا ينبغي وهو الأمر بالمعروف، أو بمنعهم عَمَّا لَا يَنْبَغِي وَهُوَ النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَر)[8].

4. قال ابن قيم الجوزية(ت–751هـ): (تأمل حسن اقتران التمام بالنعمة وحسن اقتران الكمال بالدين، وإضافة الدين إليهم، إذ هم القائمون به المقيمون له. وأضاف النعمة إليه إذ هو وليها ومسديها والمنعم بها عليهم، فهي نعمة حقا، وهم قابلوها. وأتى في الكمال باللام المؤذنة بالاختصاص، وأنه شيء خصوا به دون الأمم. وفي إتمام النعمة بعلى المؤذنة بالاستعلاء والاشتمال والإحاطة فجاء «أتممت» في مقابلة أَكْمَلْتُ و «عليكم» في مقابلة لَكُمْ و «نعمتي» في مقابلة دِينِكُمْ وأكد ذلك وزاده تقريرا وكمالا وإتماما للنعمة) [9].

5. نقل الزبيدي عن العَيْنِيُّ أنّ بَينهمَا فَرْقاً ظاهِرًا وَلم يُفْصِحْ عَنهُ، وَقَالَ جماعةٌ: التّمامُ: الإِتْيانُ بِمَا نَقَص من الناقِص، والكَمالُ: الزِّيادةُ على التَّمامِ، فَلَا يَفْهَمُ السامعُ عَرَبِيًّا أَو غَيرِه مِنْ رجُلٍ تامّ الخَلْقِ إِلاّ أَنّه لَا نَقْصَ فِي أَعْضائه، فالكَمال تَمامٌ وزِيادَة، فَهُوَ أَخَصُّ وَقد يُطْلَق كُلٌّ على الآخَرِ تَجَوُّزًا، وَقَالَ الحَرَالِيُّ: الكَمالُ: الانْتِهاء إِلَى غايَةٍ لَيْسَ وَراءها مَزِيدٌ من كُلِّ وَجْه. وَقَالَ ابنُ الكَمال: كَمالُ الشَّيْءِ حُصولُ مَا فِيه الغَرَضُ مِنْه، فَإِذا قيل: كَمُلَ فَمَعْناهُ حَصَلَ مَا هُوَ الغَرَض مِنْه[10].

صفوة القول: إنّ الكمال آخر مراحل التمام ؛ لان الاخير يأتي آخر أجزاء الشي المتتابعة بعضها وراء بعض. أما الإكمال فليس الأمر كذلك فلا ينطوي الشي على جزء ناقص ليقال له غير تام فقد لا يكون الشيء ناقصاً وليس له جزء يتممه ولكنه مع ذلك هو غير كامل حتى الآن مثال ذلك الجنين في بطن أُمّهُ فهو يصل إلى حد التمام حيث تتم أجزاؤه ويستوي هيكله، ثم يولد ويكون طفلاً تاماً ولكنه لا يكون إنسانا كاملا. أي: لا يتحلى بذلك النضج الذي يجب أن يتحلى به الإنسان، فالإتمام لإزالة نقصان الأصل والإكمال لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الاصل، وَعَلِيهِ فإنَّ قولُه تَعالَى: ﴿الْيَوْم أكملت لكم دينكُمْ وَأَتْمَمْت عَلَيْكُم نعمتي﴾[11]، الدين كامل، والنعمة جاءت درجات حتى اتمها فكانت كاملةً. وهذا التفصيل لا يمنع من قول بعضهم: ان التَّمامَ والكَمالَ مُترادِفان [12]. والحق ان هناك تبايناً دلايا واضحا نوضحه بالاتي:

ت	التمام	الكمال
1.	الاتمام: لإزالة نقصان الأصل.	والاكمال: لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل
2.	تم: يشعر بحصول نقص قبله.	وكمل: لا يشعر بذلك.

(6) الفروق اللغوية:15.

(7) ايجاز البيان عن معاني القرآن:387.

(8) تفسير الرازي:333/8، 422/21.

(9) تفسير القيم: 234/1.

(10) تاج العروس: 332/31–333.

(11) المائدة/3.

(12) تاج العروس: 332/31.

3.	التمام: أجزاء	جمع الاجزاء هو الكمال
4.	الاتمام: الإتْيانُ بِمَا نَقَص من الناقِص،	والكَمالُ: الزِّيادةُ على التَّمامِ.

إِنَّ الْغَايَةَ الْقُصْوَى فِي الْكَمَالِ أَنْ يَكُونَ تَامًّا وَفَوْقَ التَّمَامِ فَكَوْنُ الْإِنْسَانِ تَامًّا لَيْسَ إِلَّا فِي كَمَالِ قُوَّتِهِ الْعَمَلِيَّةِ وَالنَّظَرِيَّةِ ... وَكَوْنُهُ فَوْقَ التَّمَامِ أَنْ يَسْعَى فِي تَكْمِيلِ النَّاقِصِينَ. فالكمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف به، يقال: العقل كمال علوم يريدون اجتماع علوم، ولا يقال: تمام علوم. أما التمام اسم للجزء والبعض الذي يتم به الموصوف بأنه تام، ويقال هذا تمام حقك للبعض الذي يتم به الحق ولا يقال كمال حقك.

أما المفهوم فإنّ لفظة (استكمل) إثباتاً أو (لم يستكمل) نفياً ليسا مصطلحين قائمين بذاتهما عند النحويين، لأنَّ الاصطلاح: عبارةٌ عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، فهو إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما. وقيل: الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى. وقيل: إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر؛ لبيان المراد. وقيل: لفظٌ معين بين قوم معينين[13].

إذن– مجمل هذه المفاهيم تقوم على اجتماع قوم من أهل الفن ذي التخصص لإطلاق توصيف عن لفظ يقارب المعنى المعجمي تارة، أو يغايره تارة في ضوء الاستعمال الجديد، ولعل لفظة (استكمل) هي مفهوم أورده علماء العربية في أكثر من مفصل من مفاصل الآداب ، والفنون ، والفقه ، والتفسير، والقافية كما تبين من قبل، وقد سقت اللفظة لمعاني تكاد تقارب مدلولها اللغوي.

1. معنى (أكمل): عن رسول الله(ﷺ) (مَنْ تَزَوَّجَ فَقَدِ اسْتَكْمَلَ نِصْفَ الدِّينِ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ فِي النِّصْفِ الْبَاقِي) [14]. وكتب إلى عمر بن عبد العزيز :أن للإيمان سنناً وفرائض وشرائعَ فمن استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان[15].

2. معنى أتمَّ : أخبرنا سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة رضي اللَّه عنها أنها قالت: (نزل القرآن بعشر رضعات معلومات يحرمن، ثم صُيِّرن إلى خمسٍ يحرمن، فكان لا يدخل على عائشة إلا من استكمل خمس رضعات) [16]. وفي حكم البلوغ يشترط فيه أمران: أَحَدُهُمَا السِّنُّ، وَالثَّانِي الِاحْتِلَامُ، أَمَّا السِّنُّ فَإِذَا اسْتَكْمَلَ الْمَوْلُودُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً حُكِمَ بِبُلُوغِهِ غُلَامًا كان أو جارية[17]. قال رسول الله (إذا استكمل الولد خمس عشرة سنة، كتب ماله وما عليه وأقيمت عليه الحدود) [18].

3. بمعنى العددية: في ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾[19]، فلم يجعل للبنات وإن كثرن إلا الثلثين. وإذا استكمل البنات الثلثين فالباقي لبني الابن دون أخواتهم ، ودون من فوقهم من بنات الابن ، ومن تحتهم[20]، وحجة من ذهب هذا المذهب حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (اقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله فما أبقت الفرائض فلأولى رجل ذكر) [21].

(13) التعريفات:28.

(14) تفسير يحيى بن سلام: 445/1.

(15) تفسير الثعالبي:327/4، الكشاف: 186/2، البحر المحيط: 271/5.

(16) تفسير الإمام الشافعي: 381/1.

(17) تفسير البغوي:567/1.

(18) تفسير البيضاوي: 60/2.

(19) النساء/11.

(20) تفسير القرطبي:62/5.

(21) مسند أحمد: 53/5، صحيح مسلم: 1234/3. سنن ابن ماجه: 915/2.

4. قد يرد بمعنى طلب، نحو قولنا: زيد استكمل العلم والفرائض، اي: طلبها، من نحو: (من لم يكتم السرّ فقد استكمل الجهل) [22]. ومنه قول الشاعر[23]:

مَا اسْتَكْمَلَ اللّذَّاتِ إِلَّا فَتًى يَشْرَبُ وَالمُرْدُ نَدَامَاهُ
هَذَا يُمَنِّيْهِ وَهَذَا إِذَا نَاوَلَهُ القَهْوَةَ حَيَّاهُ
وَكُلَّمَا اشْتَاقَ إِلَى قُبْلَةٍ مِنْ وَاحِدٍ أَلْثَمَهُ فَاهُ
سُقْيًا لِدَهْرٍ كُنْتُ فِيْهِ لَهُمْ مُنَادِمًا مَا كَانَ أَحْلَاهُ

الفرق بين المفهوم والمصطلح:

من المؤكد ان المفهوم يسبق زمنيا المصطلح، فهو الركن الاساس لاي عمل اصطلاحي يرتئيه المختصون في الآداب والعلوم ، وأول تعريف ورد إلينا موجزاً ذكره الجرجاني قائلا: (الفهم : تصور المعنى من لفظ المخاطب) [24]. وهو تمثيل عقلي للأشياء الفردية ، وقد يمثل شيئاً واحداً أو مجموعة من الأشياء الفردية ، تتوافر فيها صفات مشتركة بها يتولد المصطلح مستقبلا[25]. ومن أشهر التعاريف المتداولة للمفهوم، قولهم: (المفهوم معناه المنطقي هو مجموع الصِّفات والخصائص التي تحدِّد الموضوعات التي ينطبق عليها اللفظ تحديدًا يكفي لتمييزها عن الموضوعات الأخرى)[26].

يختلف المفهوم عن المصطلح في أن المفهوم يركز على الصورة الذهنية، أما المصطلح فإنه يركز على الدلالة اللفظية للمفهوم، كما أن المفهوم أسبق من المصطلح، فكل مفهوم مصطلح، وليس العكس، وينبغي التأكيد على أن المفهوم ليس هو المصطلح، وإنما هو مضمون هذه الكلمة، ودلالة هذا المصطلح في ذهن المتعلم؛ ولهذا يعتبر التعريف بالكلمة أو المصطلح هو "الدلالة اللفظية للمفهوم"، وعلى ذلك يمكن القول بأن كلمة الصلاة مثلاً ما هي إلا مصطلح لمفهوم معين ينتج عن إدراك العناصر المشتركة بين الحقائق التي يوجد فيها التكبير وقراءة القرآن، والقيام والركوع والسجود، والتشهد والسلام، وكلمة" الحج" مصطلح لمفهوم معين ينتج عن إدراكنا للعناصر المشتركة بين المواقف؛ كالإحرام، والطواف حول الكعبة المشرفة، والسعي بين الصفا والمرة، والوقوف بعرفات، والنزول بالمزدلفة، والرجم، والحلق أو التقصير....، فالملاحظ مع كلمتي) الصلاة، والحج (أنه تم أولاً التعرف على أوجه الشبه والاختلاف في خصائص كل كلمة، ثم تحديد الخصائص أو العناصر المتشابهة، ووضعها في مجموعات أو فئات أُطلق عليها اسم المفهوم الصلاة – الحج[27].

يمكننا القول: إنّ المصطلح هو عملة ذات وجهين ، اذ يتشكل من التسمية أولا، و المفهوم وهو التصور الذي يحيل الى تلك التسمية ثانياً[28]. لذا عرفه د. عبد اللطيف عبيد بانه (تسمية تختص بالدلالة على مفهوم علمي أو تقني أو حضاري في مجال محدد) [29]. أي: يجب أن يتميز المفهوم بتسمية خاصة به ، سواء كانت تسمية قديمة موجودة في اللغة او تم اعادة احيائها او

(22) محاضرات الادباء ومحاورات الشعراء والبلغاء:160/1.
(23) الدر الفريد وبيت القصيد: 451/9.
(24) التعريفات: 168،
(25) مصطلحاتنا اللغوية بين التعريب والتغريب: 10.
(26) بناء المفاهيم؛ دراسة معرفية ونماذج تطبيقية :31.
(27) أبو لبن، وجيه المرسي؛ التربية الإسلامية وتنمية المفاهيم الدينية، الموقع التربوي للدكتور وجيه المرسي أبو لبن.
http://kenanaonline.com/users/wageehelmorssi/posts/268140
(28) نقل المصطلح الترجمي الى اللغة العربية: 9.
(29) المنهجيات المصطلحية العربية في العصر الحديث في ضوء النظرية العامة لعلم المصطلح:61.

توليدها بأدوات التوليد، ويجب الا تطلق هذه التسمية على اي مفهوم اخر، واذا لم يرس العمل المصطلحي على هذا المبدأ (العلاقة الاحادية بين المفهوم والتسمية) فستفقد المصطلحات صفة المصطلحية وتصبح مجرد كلمات يصاحبها الترادف[30].

لذا عرَّفه وارن Warren بقوله: (عمليَّةٌ ذهنيَّة تشير إلى مجموعة من الموضوعات أو الخِبرات، أو إلى موضوع واحد في علاقته بغيره من الموضوعات، ويعتبر المعنى كليًّا لأنه يمثل أفرادًا مختلفين، وفكرًا مجرَّدًا؛ لأنه يمثِّل الصِّفةَ السائدة في هؤلاء الأفراد) [31].

وعليه فإنّ (استكمل/ ولم يستكمل) هو مفهوم لم ينضج عند النحويين ليكون مصطلحاً مستقلا بذاته أو في أبوابه، انما كان يتماشى وأساليب العرب في المعنى للفظ الذي اقتضته المعجمية العربية في كل باب من أبواب علوم العربية، وانما انماز هذا اللفظ لينتقل الى مفهوم نحوي هو استعماله ضمن القواعد النحوية التي بخلافه يحدث الخلل والغلط في كلام العرب، قال الجاحظ: (انما سمّى الناس ما يحتاجون الى استعماله) [32]. ومما يأتي موارد هذا الاستعمال عند النحويين:

أولا: في باب (إنَّ واخواتها)

وهو من أبواب النواسخ في العربية ويراد بـ(النواسخ : جمع نَاسخ وَهُوَ فِي اللُّغَة من النّسخ بِمَعْنى الْإِزَالَة يُقَال نسخت الشَّمْس الظل إِذا أزالته ، وَفِي الِاصْطِلَاح مَا يرفع حكم الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر وَهُوَ ثَلَاثَة أَنْوَاع: ما يرفع الْمُبْتَدَأ وَينصب الْخَبَر وَهُوَ كَانَ وَأَخَوَاتهَا ، وَمَا ينصب الْمُبْتَدَأ وَيرْفَع الْخَبَر وَهُوَ إِن وَأَخَوَاتهَا ، وَمَا ينصبهما مَعًا وَهُوَ ظن وَأَخَوَاتهَا وَيُسمى الأول من بَاب كَانَ اسْما وفاعلا وَيُسمى الثَّانِي خَبرا ومفعولا وَيُسمى الأول من معمولي بَاب إِن اسْما وَالثَّانِي خَبرا وَيُسمى الأول من معمولي بَاب ظن مَفْعُولا أَولا وَالثَّانِي مَفْعُولا ثَانِيًا)[33].

لذا تقسم النواسخ على قسمين: نواسخ حرفية (ما العاملة عمل ليس، وإنّ وباقي خواتها، ولا النافية للجنس)، أما النواسخ الفعلية في:(كان واخواتها، وكاد واخواتها، وظنّ واخواتها) وجيعها ينسخون المعنى والاعراب لما أصله مبتدأ وخبر[34]. قال سيبويه:(فالمبتدأ كل اسم ابتُدى ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنى عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه. فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسنَد ومسنَد إليه)[35].

وقال ابن يعيش: (اعلم أن المبتدأ: كلُّ اسم ابتدأتَه، وجرّدتَه من العوامل اللفظيّةِ، للإخبار عنه. والعوامل اللفظيّةِ هي أفعالٌ وحروفٌ، تختصّ بالمبتدأ والخبرِ. فأمّا الأفعال فنحوُ: "كَانَ" وأخواتِها، والحروفُ نحوُ: (أنَّ) وأخواتِها، و(مَا) الحِجازيّةِ. وإنّما اشترط أن يكون مجرَّدًا من العوامل اللفظيةِ لأنّ المبتدأ شرطُه أن يكون مرفوعًا، وإذا لم يتجرّد من العوامل، تلعّبتْ به، فرفعتْه تارةً، ونصبتْه أُخرى، نحوَ: كان زيدٌ قائمًا، وإنّ زيدًا قائمٌ، وما زيدٌ قائمًا، وظننت زيدًا قائمًا. وإذا كان كذلك، خرج عن حكمِ المبتدأ والخبرِ إلى شَبَهِ الفعل والفاعلِ) [36].

فالمبتدأ–اذن– ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف ، وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره، ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبدًا فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما، نحو قولك: الله ربنا، ومحمد نبينا، والمبتدأ لا يكون كلامًا تامًّا إلا بخبره وهو معرض لما يعمل في الأسماء نحو: كان وأخواتها، وما

(30) اشكالية المصطلح اللساني والسيميائي من الفرنسية الى العربية :18.

(31) بناء المفاهيم (المقاربة المفاهيمية):17.

(32) البيان والتبين: 139/1، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية:9.

(33) شرح قطر الندى وبل الصدى: 127.

(34) همع الهوامع: 63،251/2.

(35) الكتاب: 126/2.

(36) شرح المفصل:221/1.

أشبه ذلك من العوامل، تقول: عمرو أخونا، وإن زيدًا أخونا، والمبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث، وكذلك حكم كل مخبر، والفرق بينه وبين الفاعل: أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد منطلق فإنما بدأت "بزيد" وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق والحديث عنه بعده، وإذا قلت: ينطلق زيد فقد بدأ بالحديث وهو انطلاقه، ثم ذكرت زيدًا المحدث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث. فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنهما جميعًا محدث عنهما وإنهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض[37].

إنّ وباقي أخواتها أوقعت تغيراً في الاعراب والمعنى والعلة القياسية فيمن يقول لمن قال: (نصبت زيداً بان، في قوله إن زيداً قائم: ولم وجب أن تنصب "إن" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك) [38]. وهذا العمل لـ(إنّ) في الخبر لا يجري على المبتدأ ففيه خلاف عند النحويين نوجزها بالاتي[39]:

أولا: مذهب البصريين: أنها ترفع الخبر، وحجتهم: (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن هذه الأحرف تعمل في الخبر، وذلك لأنها قويت مشابهتها للفعل؛ لأنها أشبهته لفظًا ومعنًى، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه؛ الأول: أنها على وزن الفعل، والثاني: أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل مبنيّ على الفتح، والثالث: أنها تقضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم، والرابع: أنها تدخلها نون الوقاية نحو "إنني، وكأنني" كما تدخل على الفعل نحو "أعطاني، وأكرمني" وما أشبه ذلك. والخامس: أن فيها معنى الفعل؛ فمعنى "إن، وأن" حَقَّقْتَ، ومعنى "كأن" شبهت، ومعنى "لكن" استدركت، ومعنى "ليت" تمنيت، ومعنى "لعل" ترجيت، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب؛ ليكون المرفوع مشبهًا بالفاعل والمنصوب مشبهًا بالمفعول، إلا أن المنصوب ههنا قُدِّم على المرفوع لأن عمل "إنَّ" فرعٌ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع؛ فألزموا الفرع الفرع، أو لأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظًا ومعنًى ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ليعلم أنها حروف أشبهت الأفعال، وليست أفعالًا، وعدم التصرف فيما لا يدل على الحرفية؛ لأن لنا أفعالا لا تتصرف؛ نحو "نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحبذا) [40].

ثانيا: مذهب الكوفيين: أنها لا ترفع الخبر، وحجتهم: (أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل؛ فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فَرْعٌ عليه، وإذا كانت فرعًا عليه فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أبدًا يكون أضعف من الأصل؛ فينبغي أن لا يعمل في الخبر، جريًا على القياس في حَطّ الفروع عن الأصول؛ لأنا لو أعملناه عَمَلَه لأدَّى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز؛ فوجب أن يكون باقيًا على رفعه قبل دخولها. والذي يدلُّ على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به، قال الشاعر[41]:

لا تَتْرُكَنِّي فيهم شَطِيرًا ... إني إذن أَهْلِكَ أو أَطِيرَا

فنصب بـ "إذن".

(37) الأصول في النحو: 58/1.

(38) الايضاح في علل النحو:64/1.

(39) الانصاف في مسائل الخلاف:145/1، (مسألة: القول في رافع الخبر بعد (إنَّ) المؤكدة)، إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة:188-189.(السادسة والاربعون: ارتفاع خبر(ان) واخواتها).

(40) الانصاف في مسائل الخلاف:145/1.

(41) الاغاني:417/2، خزانة الادب ولب لباب لسان العرب: 426/8،شرح شواهد المغني:70/1.

والذي يدل على ذلك أيضًا أنه إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها واكتفى به، كقولهم "إن بك يَكْفُلُ زيدٌ" كأنها رضيت بالصفة لضعفها، وقد روي أن ناسًا قالوا: "إن بك زيد مأخوذٌ" فلم تعمل "أن" لضعفها؛ فدلَّ على ما قلناه) [42]. وقد ردّ ابو البركات الانباري قول الكوفيين في مسألتين:

الاولى: الحرف المشبه لا يعمل بالخبر، قائلا: (هذا يبطل باسم الفاعل؛ فإنه إنما عَمِلَ لشبه الفعل، ومع هذا فإنه يعمل عَمَلَه، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل، تقول: زيدٌ ضارب أبوه عمرًا، كما تقول: يضرب أبوه عمرًا. والذي يدل على فساد ما ادَّعيتموه من ضعف عملها أنها تعمل في الاسم إذا فصلت بينها وبينه بظرف أو حرف جر، نحو قوله تعالى﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ [43] و﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾[44] وما أشبه ذلك) [45].

الثانية: إن الخبر يكون باقيًا على رفعه قبل دخولها: قائلا: (فاسد، وذلك لأن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ، كما أن المبتدأ مرفوع به؛ فهما يترافعان، ولا خلاف الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إياه؛ فلو قلنا "إنه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله" لكان ذلك يؤدي إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل، وذلك محال) [46].

الثالث: الدليل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل أو ابتدئ به. قائلا: (الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن هذا شاذ؛ فلا يكون فيه حجة، والثاني: إنَّ الخبر ههنا محذوف، كأنه قال: لا تتركني فيهم غريبًا بعيدًا، إني أذلُّ إذن أهلك أو أطيرا، وحذف الفعل الذي هو الخبر؛ لأن في الثاني دلالة على الأول المحذوف، فإذن ما دخلت على الخبر، والثالث: أن يكون جعل إذن أهلك أو أطيرا" في موضوع الخبر، كقولك "إنّي لن أذهب" فشبَّه إذن بلن، وإن كانت لن لا يلغى في حال بخلاف إذن) [47].

وأضاف: (والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع؛ فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز، فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب على ما بيَّنَّا، والله أعلم) [48].

صفوة القول– ما طرح تحليلان ضمن فلسفة اللغة وعلى الرغم من تشعب بنودها في الخبر والاداة الا أن جوهر الخلاف يعتمد على الظاهر من عدم تأثر الخبر بالحروف المشبهة وما حكم الرفع فيه إلا أصل يتجذر في المسند، فمذهب سيبويه وأكثرُ البصريّين إلى أنّه مرفوعٌ بالمبتدأ [49]؛ وهو أحدُ قولي المبرّد[50]، ونُسب إلى أبي عليّ الفارسيّ ، واختاره ابن مالكٍ في التّسهيل[51]. وقيل: إنّ الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا؛ وهو أحدُ قولي المبرّد[52]، وتبعه ابن السّرّاج [53]، و ابن جنّي[54]، وقال عنه ابن

(42) الانصاف في مسائل الخلاف:145/1.

(43)المزمل/ 112.

(44) البقرة/148.

(45) الانصاف في مسائل الخلاف:145/1.

(46) الانصاف في مسائل الخلاف:145/1.

(47) الانصاف في مسائل الخلاف:145/1.

(48) الانصاف في مسائل الخلاف:145/1.

(49) الكتاب:127/2.

(50)المقتضب: 12/4، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 261/3.

(51) شرح التسهيل: 269/1.

(52)المقتضب: 49/2، 126/4

(53)الأصول في النحو: 58/1، والتبيين عن مذاهب النحويين: 229.

(54)الخصائص: 385/2، المدارس النحوية(شوقي):286.

يعيش: (وهذا القولُ عليه كثيرٌ من البصريّين) [55]. وذهب الكوفيّون إلى أنّ الخبر يرتفع بالمبتدأ[56]، وتبناه أبو حيّان[57]، والسيوطي[58]. وقال ابن عقيل : (وهذا الخلاف ممّا لا طائل فيه) [59].

هذه الآراء الثلاثة على الرغم من الاختلاف بين النحويين بالعامل اللفظي أو المعنوي يفصح عن آراء تجيز التبريرات من كلا العاملين كما يتضح من ابن جني مثلا، يقابله أن أصل مذهب الكوفيين في الخبر انه يرتفع بالمبتدأ، فكيف إذا أضحى منصوباً بحكم الأداة فهل يُنصب بالمبتدأ؟ أم بالعامل اللفظي في الخبر، وهو العامل نفسه حين ينصب الخبر في كان وظنّ وما العاملة عمل ليس.

حكم إنّ واسمها:

أجمع جمهور النحويين على حكم (إنّ واسمها) وهو الابتداء؛ لأَنَّ مَوضِع إِنَّ الابتداءُ أَلا ترى أَنَّ قَوْلك: إِنَّ زيدا لمنطلق إِنَّما هُوَ زيد منطلق فِي الْمَعْنى ، ولمّا بَطل عَملهَا عَاد الْكَلَام إِلى الِابْتِدَاء فبالابتداء رفعته وَمَا بعده خَبره وَهَذَا القَوْل هُوَ الْمُخْتَار [60]. وقد أكد سيبويه في (باب ما يكون محمولا على إن فيشاركه فيه الاسم الذي ولِيها ويكون محمولا على الابتداء... أما الوجه الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء، لأن معنى إن زيداً منطلقٌ، زيدٌ منطلق، وإن دخلتْ توكيدا،)[61]. وقد ذكر العكبري الى (أن) مبتدأ وما بعده الخبر[62]. وقد نقله أبو حيان كذلك عن بعضهم[63]. وهو ما لا يصح.

فالابتداء لا يقع على (إنَّ) وحدها أو الاسم وحده، إنما يقع عليهما مجتمعان، قال ابن الوراق (ت–381هـ): (فَإِن قَالَ قَائِل: هَل الْعَطف وَقع على مَوضِع (إِن) وَحدهَا، أَو على مَوضِع (زيد) ، أَو على موضعهما جَمِيعًا؟ قيل لَهُ: بل على موضعهما جَمِيعًا، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَن (إِن) عاملة فِيمَا بعْدهَا غير مُنْفَصِلَة مِنْهُ، وَلَيْسَ لَهَا فِي نَفسهَا حكم فَيجوز الْعَطف عَلَيْهَا. فَأَما زيد فِي نَفسه فَلَا يَصح أَن يُقَال: مَوْضِعه رفع، لأَنا إِنَّمَا نقُول: مَوضِع الشَّيْء رفع أَو صب، إِذا لم يبن فِيهِ أثر الْعَامِل، نَحْو قَوْلك: إِن هَذَا زيد، فـ(هَذَا) تَقول: إِن مَوْضِعه نصب، لِأَن (إِن) لم تُؤثر فِي لفظ (هَذَا) ، وَلَو جَازَ أَن تَقول: إِن مَوضِع (زيد) رفع لَأَدَّى ذَلِك إِلَى تنَاقض، وَذَلِكَ أَنه لَو جَازَ أَن تَقول: مَوضِع (زيد) رفع، لَكنا إِذا قُلْنَا: إِن هَذَا زيد، يجب أَن تَقول: إِن (هَذَا) مَوْضِعه نصب وَرفع، لحلوله مَحل (زيد) فِي اللَّفْظ وَالْمعْنَى، فقد بَان بِمَا ذَكرْنَاهُ أَنه لَا يصلح أَن يكون مَوضِع (إِن) رفعا وَحدهَا، وَلَا مَوضِع (زيد) ، وَإِنَّمَا استحقا هَذَا الحكم باجتماعهما) [64].

وتسري أحكام (أن) على (لكن) من دون باقي اخواتها من الحمل على المعنى في الابتداء لأنهما لا يغيران معنى الابتداء بخلاف البواقي(ليت، لعل، وكأنّ)[65]، (لان موضع قولك : ان زيدا قائم؛ مبتدأ. ألا ترى أنه لا فرق بين أن تقول: زيد قائم، وبين أن تقول: إنّ زيدا قائم، فالمعنيان واحد) [66]. وموضع قولك: بكر ذاهب لكن زيداً قائم ألا ترى انه لا فرق بينها وقولك: زيد قائم؛

(55) شرح المفصل: 85/1.
(56) وهو قول الفراء، ينظر: التبيين : 229.
(57) ارتشاف الضرب:28/2.
(58) همع الهوامع: 363/3.
(59) شرح ابن عقيل: 188/1، 189.
(60) المقتضب: 50/1.
(61) الكتاب: 144/2.
(62) التبيين عن مذاهب النحويين: 342.
(63) ارتشاف الضرب: 1289/3.
(64) علل النحو:340.
(65) شرح المكودي:69.
(66) شرح اللمع(الباقولي): 164.

لانّ (لكن) بمنزلة(ان) في انها لم تغير معنى الخبر كـ(ليت) [67]. قال أبو الحسن الباقولي(ت543هـ): (تجوز في (لكن) فأما ليت، ولعل، وكأنّ،...لا يجوز فيه الحمل على الابتداء، الا ترى أن قولك: ليت زيداً قائم، بخلاف قولك: زيد قائم في المعنى. فلما تغير المعنى زال الابتداء ولم يجز الحمل عليه، ونظير هذا قولهم: (ان الذي يأتيني فله درهم) يجوز دخول الفاء في خبر الذي مع (ان) كما يجوز اذا لم تذكر(ان)... ولو قلت: ليت الذي يأتيني فله درهم، لم يجز، لانه زال معنى الابتداء بدخول ليت) [68].

–اذن– تجري (لكن) مجرى(ان) ؛ لأنها تفيد الاستدراك، والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء كما لا ينافيه التوكيد[69]. وَقد امْتنع بعض النَّحْوِيين من جَوَاز الْعَطف على مَوضِع (لَكِن) ، لدُخُول معنى الِاسْتِدْرَاك فِي إبِطَال حكم الِابْتِدَاء، كدخوله معنى التَّشْبِيه فِي (كَأَن) وَالتَّمَنِّي فِي (لَيْت) [70].

قال ابن الوراق: (وَهَذَا الَّذِي قَالَه لَيْسَ بِشَيْء، وَذَلِكَ أَن (لَكِن) يسْتَدرك بهَا بعد النَّفْي، فَتَصِير الْجُمْلَة المستدركة بِمَنْزِلَة الِابْتِدَاء وَالْخَبَر، أَلا ترى أَن الْقَائِل إِذا قَالَ: مَا زيد ذَاهِبًا لَكِن عَمْرو شاخص، فَأدى مَا يَسْتَفِيد لَو قَالَ: عَمْرو شاخص، فَصَارَ حكم الِاسْتِدْرَاك لَا تَأْثِير لَهُ فِي رفع حكم الْمُبْتَدَأ، وَإِذا خففنا (لَكِن) كَانَ رفعا مَا بعْدهَا بِالِابْتِدَاءِ وَالْخَبَر، وَحكم الِاسْتِدْرَاك بَاقٍ، فَثَبت بِمَا ذَكرْنَاهُ أَن دُخُول هَذَا الْمَعْنى فِي (لَكِن) لَا يُؤثر فِي حكم الْمُبْتَدَأ) [71].

هذه جملة من آراء النحويين الذين حاولوا تخصيص (أنّ) وحدها ابتداء من دون باقي اخواتها في الحفاظ على معناها في الاسم تأكيدا أو من دون توكيد قال العكبري: (وقولك: زيد قَائِم، مثل قَوْلك: إن زيدا قَائِم، فِي الْمَعْنى، إِذْ كِلَاهُمَا إِثْبَات، وَالْإِعْرَاب مُخْتَلف) [72]. ثم ألحقوا(لكن) بعدها معللين ان الاستدراك لا يغير معنى الابتداء. كما تغير في : ليت زيداً قائمٌ، ولعل زيداً قائم، وكأنّ زيداً قائم. من انحراف التمني والترجي والتشبيه من معنى الابتداء، ولو قسنا دلالة الاستدراك فهي لا تبعد عن الاخوات الثلاث في الحكم؟! قال ابن يعيش: (ومن النحويين من لم يجز العطف على موضعِ "لكنّ"، ويدّعي زوالَ معنى الابتداء، لإفادة معنى الاستدراك فيها. والمذهب الأوّل، لأن الاستدراك ليس معنًى يرجع إلى الخبر، وإنما هو رجوعٌ عن معنى الكلام الأوّل إلى كلام آخر، وتدارُكُه. وذلك أمرٌ لا يتعلّق بالخبر) [73].

فما الجدوى من هذا التمايز في التحليل النحوي عند (ان واسمها) ليكونا موضع ابتداء؟! لا سيما ان الحرف المشبه قد سلك سلوك عاملين: الاول: لفظي، وهو نصب الاسم، والثاني: معنوي بلفظ الابتداء، وهذا لم يرد في عوامل رفع المبتدأ بالمطلق. هذا اذا ما علمنا ان في تعبير البلاغيين دلالات تختلف من سياق لاخر، فقولنا: زيدٌ قائم ، وانّ زيداً قائم، وانّ زيداً لقائم، يحتمل تدرجا دلاليا في رغبة القيام ثم القيام ثم التأكيد على القيام.

يبدو أن النحاة انما حملوا هذا المعنى في الابتداء لـ(ان واسمها) تبريراً لمسائل العطف الواردة في النص القرآني مما لم يرد من سلوك النحو القياسي العربي، من نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

(67) شرح جمل الزجاج:456/1.
(68) شرح اللمع(الباقولي): 164.
(69) المقتصد في شرح الايضاح:451/1.
(70) علل النحو:340.
(71) علل النحو:340–341.
(72) مسائل خلافية في النحو: 97، اللباب في علل البناء والاعراب: 56/1.
(73) شرح المفصل:541/4.

الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (74)، وقوله ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾(75)، وقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ ومَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ على النَّبِيِّ﴾(76)، لمن قرأها (ملائكتُه) بالرفع. وفي ذلك تفصيل.

الاسم المعطوف على اسم (إنَّ) أو خبرها:

العطف: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف(77). وانما خصصنا هذا النوع بالعطف إنما نريد عطف النسق دون البيان، قال ابن يعيش: (وقيل: له نسقٌ، لمساواته الأول في الإعراب، يقال: ثغر نسق إذا تساوت أسنانه، وكلام نسق: إذا كان على نظام واحد ولا يتبع هذا الضرب إلا بوسيطة حرف نحو: جاءني زيد و عمرو، فعمرو تابع لزيد في الإعراب بواسطة حرف العطف الذي هو الواو ،(وكذلك النصب والجر) نحو قولك: رأيت زيداً وعمراً ومررت بزيدٍ وعمرو، وإنما كان هذا الضرب من التوابع لا يتبع إلا بتوسط حرف من قبل أن الثاني فيه غير الأول، فلم يتصل إلا بحرف ، وأما ما كان الثاني فيه الأول فيتصل بغير حرف كالنعت وعطف البيان والتأكيد والبدل) (78). وهذا المصطلح جرى استعماله عند علماء العربية كالخليل ، وسيبويه، والمبرد، وابن السراج فضلا عن الكوفيين(79). قال د. إبراهيم السامرائي : (إن النسق قديم وقد التزم به الكوفيون كما استعمله البصريون ليفرقوا في باب العطف بين عطف البيان وعطف النسق) (80) ، لذا فلا غرابة حين يغالي ابن كمال باشا حين ذكر: أن الفراء أول من أطلق على العطف بالحرف (عطف النسق)(81). ويتحدد حكم الاسم المعطوف في باب (إنّ) وأخواتها بحسب موقع الاسم المعطوف من الجملة الاسمية المنسوخة، التي لا تخرج عن أمرين:

الاول: إذا استكمل الخبر: من نحو قولنا: إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً/ وعمروٌ، بالنصب عطفا على اللفظ، وهو الأصل المعتمد والاشهر، والرفع على ثلاثة وجوه(82):

1. أنْ يكون عمرو رفع على موضع (أنّ زيداً)؛ لانَّ موضع انّ زيداً قائم، مبتدأ. قال ابن هشام: (إذا قدرت عمرا مَعْطُوفًا على الْمحل لَا مُبْتَدأ وَأَجَازَ هَذِه بعض الْبَصرِيين لأَنهم لم يشترطوا المحرز وَإِنَّمَا منعُوا الأولى لمَانع آخر وَهُوَ توارد عاملين إن والابتداء على مَعْمُول وَاحِد وَهُوَ الْخَبَر وأجازهما الْكُوفِيُّونَ لأَنهم لَا يشترطون المحرز وَلِأَن إِن لم تعْمل عِنْدهم فِي الْخَبَر شَيْئا بل هُوَ مَرْفُوع بِمَا كَانَ مَرْفُوعا بِهِ قبل دُخُولهَا) (83).

2. أنْ يرتفع عمرو بالعطف على الضمير في وقولك: إنّ زيدا قائم. أي: قائم هو وعمرو، وهذا التوجيه يستحسن اظهار الضمير. وهو وجه ضعيف عند الزمخشري(84).

(74) المائدة/69.

(75) التوبة/1.

(76) الاحزاب/56.

(77) شرح التصريح على التوضيح:153/2.

(78) شرح المفصل:6/2.

(79) معاني القران(للفراء):2/1،70/44، مجالس ثعلب:146/1، المصطلح الكوفي:52.

(80)المدارس النحوية أسطورة وواقع:136.

(81) أسرار النحو:159، دلالة (أو) العاطفة في النحو العربي: 45.

(82) المفصل: 393، شرح المفصل: 286/4، شرح اللمع(الباقولي): 164، شرح المكودي:69.

(83) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 617/1، همع الهوامع: 229/3.

(84) المفصل: 393.

3. أنْ يرتفع عمرو بالابتداء، والخبر مضـمر. والتقدير: إنّ زيداً قائم وعمرو قائم، (جَوَاز حذف خبر الْمُبْتَدَأ فِي نَحْو إِن زيدا قَائِم وَعَمْرو اكْتِفَاء بِخَبَر(إِن) لما كَانَ إِن زيدا قَائِم فِي معنى زيد قَائِم وَلِهَذَا لم يجز لَيْت زيدا قَائِم وَعَمْرو)[85]. وبتعبير ناظر الجيش: (إن زيدا قائم وعمرو مبتدأ محذوف الخبر، ولا شك أن هذا هو الحق) [86].

قال ابن الوراق: (فَإِن قَالَ قَائِل: لم صَار الْعَطف على مَوضِع (إِن) أَجود من الْعَطف على الضَّمِير الْمَرْفُوع من غير توكيد؟ قيل: هُوَ ضَعِيف فِي كل مَوضِع، وَإِنَّمَا ضعف لِأَن الْفِعْل وَالْفَاعِل كالشيء الْوَاحِد، وَرُبمَا يسْتَتر الضَّمِير الْفَاعِل فِي الْفِعْل، فَلَو عطفنا على الضَّمِير من غير توكيد، لصرنا قد عطفنا على بعض الْفِعْل، أَو على نفس الْفِعْل، فقبح الْعَطف لهَذَا الْمَعْنى، فَإِذا أكد الضَّمِير صَار التوكيد عوضا من اتِّصَال الضَّمِير بِالْفِعْلِ واختلاطه بِهِ، فكأنا قد عطفنا على ظَاهر. وَأما الْعَطف على مَوضِع (إِن وَلَكِن) فَحسن فِي نَفسه، لِأَنَّهُ لَا مَانع مِنْهُ، فَلَمَّا كَانَ الْعَطف على الْموضع يعرض فِيهِ مَا ذكرنَا من الْقبْح، وَكَانَ الْعَطف على مَوضِع الضَّمِير الْمَرْفُوع فِي كل مَوضِع قبيحا من غير توكيد، فَاجْتمع مَعَ شَيْء غير مستقبح، وَجب أَن يكون الْعَطف على الْموضع أقوى من الْعَطف على الضَّمِير، لسلامته من الْقبْح، وَحُصُول الْقبْح فِي الْعَطف على الضَّمِير يدل على صِحَة مَا ذَكرْنَاهُ، أَنه لَا فرق بَين أَن تَقول: جَاءَنِي هَذَا وَعَمْرو، وَبَين قَوْلنَا: جَاءَنِي زيد وَعَمْرو، وَإِن كَانَ (زيد) يتَبَيَّن فِيهِ الْإِعْرَاب، و (هَذَا) لَا يتَبَيَّن فِيهِ الْإِعْرَاب، فَكَذَلِك حكم (إِن) وَمَا بعْدهَا، لَا فرق بَين الْعَطف على الْموضع وَبَين الْعَطف على الْمُبْتَدَأ لَو تجرد من (إِن)) [87].

قال الشاعر[88]:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ...فإنّ لَنَا الأُمَّ النَّجِيْبَةَ والأَبُ

فالرفع في أمثال (والأبُ) على أنه جملة ابتدائية محذوفة الخبر عطفت على محل ما قبلها من الابتداء، ويجوز كونه مفرداً معطوفاً على الضمير في الخبر[89]، قال الاشموني: (أما مبتدأ خبره محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء، أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر (ان) كان فاصل كما في المثال والبيت، فإن لم يكن فاصل نحو (ان زيدا قائم وعمرو) تعين الوجه الاول...وجائز ان النصب هو الأصل والأرجح) [90].

وكلّ ما جرى في (إنّ) من احكام على المعطوف تجري على لكنّ قولنا: ما زيدٌ قائما لكنّ عمراً قادمٌ وبكراً/وبكرٌ[91]، أما ليت ، ولعل، وكأنّ لا حكم للمعطوف الا النصـب فيقال: لعل زيداً حاضـرٌ وعمراً، وليت زيداً قادمٌ وبكراً، إلا إذا رجع المعطوف على الضمير من نحو: (ليت زيداً خارجٌ وبكراً وبكرٌ) إنْ عطفته على الضمير في (خارج)[92].

الثاني: إذا لم يستكمل الخبر: من نحو قولنا: إنَّ زيداً وعمراً قائمان، بالنصب دون الرفع، فالبصريون لا يجيزون العطف على موضع ان واسمها (لان العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام؛ لأنه حمل على التأويل ، والحمل على التأويل قبل تمام الكلام فاسد) [93]. قال سيبويه: (واعلم ان ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وانك وزيد ذاهبان)[94]. وإنما امتنع الرفع (أَن شَرط مَا يعْمل فِي الِاسْم أَن يعْمل فِي الْخَبَر، فَإِذا قُلْنَا: إِن زيدا قَائِم، ف (زيد) : نصب ب (إِن) ، وقائم: رفع ب

(85) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 885/1.

(86) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 1393/3.

(87) علل النحو: 164.

(88)البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 353، تخليص الشواهد. 370، المقاصد النحوية 2/ 265، همع الهوامع 2/ 144.

(89) شرح ابن الناظم:126.

(90) شرح الاشموني: 313/1.

(91) شرح اللمع(الباقولي): 164.

(92) شرح اللمع(الباقولي): 164.

(93) ائتلاف النصرة:190.

(94) الكتاب:155/2، شرح ابن الناظم:126.

(إن) . وَإِذا قُلْنَا: إِن زيدا وَعَمْرو قائمان، وَجب أَن يرفع (عَمْرو) بِالِابْتِدَاءِ، لِأَنَّهُ عطف على مَوضِع الِابْتِدَاء، وَوَجَب أَن يعْمل فِي خبر عَمْرو الِابْتِدَاء، وَفِي خبر زيد (إِن) ، وَقد اجْتمعَا فِي لَفْظَة وَاحِدَة، وَهُوَ قَوْله: قائمان، فَكَانَ يُؤَدِّي إِلَى أَن يعْمل فِي اسْم وَاحِد عاملان، وَهَذَا فَسَاد، فَلهَذَا صحت الْمَسْأَلَة) [95].

أما الكوفيون فقد اجازوه على خلاف، فهذا الكسائي قد أجاز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فهي عمل "إن" أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: "إن زيدًا وعمرو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان[96]. والعلة في ذلك أن (قائم) لا يكون خبرا عن الاسمين، وإنما أجاز الكسائي نحو: إن زيدا وعمرو قائمان، لأن العامل عنده في خبر (إن): ما كان عاملا في خبر المبتدأ، لأن (إن) وأخواتها، لا تعمل عند الكوفيين في الخبر، فالعامل في خبر (ان) اسمها، لأن المبتدأ والخبر يترافعان عنده، فلا يلزم صدور أثر عن مؤثرين[97].

أما الفراء فقد (توسط مذهبي سيبويه والكسائي، فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا، ولم يجوزه مطلقا، بل فصل وقال: إن خفي إعراب الاسم بكونه مبنيا، أو معربا مقدر الأعراب: جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو: أنك وزيد قائمان، وان الفتى وعمرو قاعدان، وإلا، فلا، لأنه لا ينكر في الظاهر، كما أنكر مع ظهور الأعراب في المعطوف، وذلك لأن خبرا واحدا عن مختلفين ظاهري الأعراب مستبدع) [98].

قال ابن هشام: (وَلَكِن شَرط الْفراء لصِحَّة الرّفْع قبل مَجِيء الْخَبَر خَفَاء إِعْرَاب الِاسْم لِئَلَّا يتنافر اللَّفْظ وَلم يَشْتَرِطه الْكسَائي كَمَا أَنه لَيْسَ بِشَرْط بالِاتِّفَاقِ فِي سَائِر مَوَاضِع الْعَطف على اللَّفْظ وحجتهما قَوْله تَعَالَى ﴿إِن الَّذين آمنُوا وَالَّذين هادوا والصابئون﴾ الْآيَة وَقَوْلهمْ: إِنَّك وَزيد ذاهبان وَأجِيب عَن الْآيَة بأمرين أَحدهمَا أَن خبر إِن مَحْذُوف أَي مأجورون أَو آمنون أَو فَرِحُونَ والصابئون مُبْتَدأ وَمَا بعده) [99].

فمن جهة سيبويه فإنَّ الفراء يرفض الرفعَ، ومن جهة الكسائي أنه يجيزها (اذا لم يظهر الإعراب في الاسم ، لأنه لم يسمع من كلامهم الرفع في المعطوف إلا حيث يظهر الإعراب في المعطوف عليه، وهو (إنك وعمرو ذاهبان)، والسبب في ذلك من طريق القياس إنَّ الأول إذا لم يظهر فيه الإعراب سهل مخالفة الثاني المعطوف عليه له، وإذا كان الأول معرباً ظهر قبح المخالفة، وذلك عندنا باطل، ظهر الإعراب أو لم يظهر، وذلك أن الحمل على الموضع لا ينقاس إلا حيث يكون الموضع مجروراً نحو(ليس زيد بقائم ولا قاعد) ألا ترى أن قولك بقائم في موضع نصب بـ(ليس) والناصب هو (ليس) ولم يذهب. وإذا قلت: ان زيدا قائم، والمعنى: زيدٌ قائمٌ، إلا أنَّ الرافع لزيد إنما كان التعري وقد ذهب، وأيضاً فإنّ الحمل على المعنى إنما يكون بعد تمام الكلام، فتقول مثلا: إنَّ زيداً قائم وعمرو؛ لان المعنى(ان زيداً قائم) زيد قائم) [100].

صفوة القول– ما دفع الكوفيون إلى جواز الرفع وإنْ لم يستكمل الخبر ورود القراءة القرآنية لمثل هذا الباب بالرفع، ولو تتبعنا النصوص القرآنية في سور أخرى قد تحيل قراءة الرفع إلى النصب على الصحيح فقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾. فالآية تتصدر بـ(إنَّ) واسمها (الذين)، وخبرها (من آمن بالله) فحكم اللفظ (الصابئين) نصباً لا رفعاً، ولو تمعنا قليلاً في السياق القرآني نفسه فب قوله:

(95) علل النحو:342.

(96) الانصاف في مسائل الخلاف:151/1، الكافية في علم النحو:52/1.

(97) شرح الرضي على الكافية:355/4، الخلاف النحوي في كتب معاني القران الكريم:120.

(98) شرح الرضي على الكافية:355/4.

(99) مغني اللبيب: 1/ 617.

(100) شرح جمل الزجاجي:456/1–457.

1. ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (101).

2. ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾(102).

نجد مما لا يقبل الشك أنّ القراءة الاولى والصحيحة(والصابئين) لا (والصابئون) ليرتفع الخلاف بين البصريين والكوفيين، ولينسجم مع سياق القرآن ونظامه في كل القران من دون تبرير أو تأويل، فضلا عن قراءة بعض شيوخ الإقراء بالنصب، قال الرازي: (ظَاهِرُ الْإِعْرَابِ يَقْتَضِي أَنْ يُقَالَ: وَالصَّابِئِينَ، وَهَكَذَا قَرَأَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ كَثِيرٍ، وَلِلنَّحْوِيِّينَ فِي عِلَّةِ الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ وُجُوهٌ: الْأَوَّلُ: وَهُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ ارْتَفَعَ الصَّابِئُونَ بِالِابْتِدَاءِ عَلَى نِيَّةِ التَّأْخِيرِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ، وَالصَّابِئُونَ كَذَلِكَ) (103). ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ ومَلاَئِكَتَهُ يُصَلُّونَ على النَّبِيّ﴾، وهو القياس الذي اقرته القواعد النحوية لعدم استكمال الخبر. (وقُرِئَ برفعِ (الملائكةِ) ولا وجهَ له إلاّ ما ذَكرنا)(104) بخلاف قوله تعالى ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾، فلك وجهان: النصب(رسولَه)و (رسولُهُ)، لان المعطوف جاء بعد استكمال الخبر.

استكمل عامل الخبر بمعموله او لم يستكمل:

النسق النحوي في باب (ان) وجود ما اصله مبتدأ وخبر، نقول: إنّ زيداً قائم، وقد تدخل لام الابتداء على خبر (إن) خاصة مؤكدة لها ولا تدخل في خبر أخواتها(105)، والأصل: ان تدخل اللام الحرف المشبه، فيقال: لانّ زيداً قائم، وهذا يقضي اجتماع مؤكدين على اسم واحد، وهو مما لا يجوز عند العرب فألحقت اللام الى الخبر ليقال: إنّ زيداً لقائم(106). (وإذا دخلت لم تغير الكلام عما كان عليه تقول: إنَّ زيدًا لقائم وإنَّ زيدًا لفيك راغب، وإنَّ عمرًا لطعامك آكل، وإن شئت قلت: إنَّ زيدًا فيك لراغب، وإنَّ عمرًا طعامك لآكل، ولكنه لا بدّ من أن يكون خبر (إنَّ) بعد اللام، لأنه كان موضعها أن تقع موقع "إن" لأنها للتأكيد ووصلة للقسم مثل إن فلما أزالتهما "إن" عن موضعها وهو المبتدأ أُدخلت على الخبر فما كان بعدها فهي داخلة عليه، فإن قدمت الخبر لم يجز أن تدخل اللام فيما بعده لا يصلح أن تقول: إنَّ زيدًا لفيك راغب ولا: إنَّ زيدًا أكل لطعامك وتدخل هذه اللام على الاسم إذا وقع موقع الخبر. تقول: إنَّ في الدار لزيدًا وإنَّ خلفك لعمرًا قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى﴾(107)، وهو الاصل في الابتداء(108). نقول: لزيد مجتهد، ولعمرك قسمي وانما تأخيرها ان حدث فبفعل المؤكد (إنّ)(109).

نقول: إنّ زيداً لآكل طعامك، وإنَّ زيداً لطعامك آكل، من دخول اللام على الخبر او متعلق الخبر(طعامك) وهو مفعول به لاسم الفاعل. فمعمول الخبر، إذا توسط بينه وبين الاسم، نحو: إن زيداً لطعامك آكل. وشرطه أن يكون الخبر صالحاً للام، فلو كان ماضياً متصرفا، نحو: إن زيداً طعامك أكل، لم تدخل اللام على معموله، لأن دخولها عليه فرع دخولها على عامله(110).

(101) البقرة/62.

(102) الحج/17.

(103) تفسير الرازي: 402/12، لباب التأويل في معاني التنزيل:64/2، الخلاف النحوي في كتب معاني القران:121.

(104) التبيين عن مذاهب النحويين :342.

(105) الأصول في النحو:231/1.

(106) اللامات:75، الإنصاف في مسائل الخلاف: 161/1، شرح التصريح على التوضيح: 311/1.

(107) الليل/13.

(108) الأصول في النحو:231/1.

(109) اللباب في علل البناء والاعراب: 377/1، أوضح المسالك: 220/1.

(110) الجنى الداني: 132.

وقد ذهب الكوفيون الى أن هذه اللام ليست للابتداء، لأن الابتداءَ يوجب الرفع، وهذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذي يجب له النصب، نحو قولهم (لطَعَامَكَ زيدٌ آكلٌ) [111]. قال ابو البركات الانباري: (الأصل في اللام ههنا أن تدخل على زيد الذي هو المبتدأ، وإنما دخلت على المفعول الذي هو معمول الخبر لأنه لما قُدِّمَ في صدر الكلام وقع موقع المبتدأ؛ فجاز دخول اللام عليه؛ لأن الأصل في هذه اللام أن تدخل على المبتدأ، فإذا وقع المفعول موقعه جاز أن تدخل هذه اللام عليه كما تدخل على المبتدأ، وإذا جاز دخول هذه اللام على معمول الخبر إذا وقع موقعه، كقولك (إن زيدًا لَطَعَامَكَ آكلٌ) [112].

ف(لام) الابتداء تدخل على الخبر ومتعلقه، فإذا استكملت جملة (أن واسمها وخبرها) اقترنت اللام بالخبر دون متعلقه فلا نقول: إنَّ زيداً آكل لطعامك، وإن زيداً قائم لعندك، قال ابن جني: (ولا يجوز: إنّ زيداً قائمٌ لعندك والفرق بين إن زيدا لعندك قائم وإن زيدا قائم لعندك في جواز المسألة الأولى وفساد الثانية أنك إذا قدمت الفضلة على الخبر وأدخلت اللام عليها فإنما قصدك بها الخبر دون فضلته وجاز دخول اللام على الفضلة التي قبل الخبر لأن موضع الخبر أن يكون قبل فضلته عقيب الاسم فلما تقدمت الفضلة فوقعت موقع الخبر دخلتها اللام كما تدخل الخبر فأما إذا تأخرت الفضلة وتقدم الخبر فقد وقع الخبر موقعه فدخلت اللام عليه لأنه أحق بها) [113].

فإن تقدم العامل والحالة هذه لم يستكمل الخبر رتبةً انما عملا جاز دخوله على المعمول شرط ان يكون الخبر صالحا، يعني: أن هذه (اللام) يجوز دخولها على معمول الخبر المتوسط بينه وبين الاسم، وشرطه: أن يكون الخبر صالحا لها، فلو كان ماضيا متصرفا عاريا من (قد) لم تدخل عليه[114]. نحو: إنّ زيدا طعامك أكل، فاذا اقترن الفعل الصالح بـ(قد) جاز في معموله من المفعول به الاقتران باللام، نحو: إنّ زيداً لطعامك قد أكل[115]. وهذا الاخير منعه نحويون قَالَ أَبُو حَيَّان: (وَلم يسمع ذَلِك فيهمَا فَيَنْبَغِي أَن يتَوَقَّف فِيهِ وَلَا يَصح الْقيَاس على الظّرْف وَالْمَجْرُور لِأَنَّهُ يتوسع فيهمَا مَا لَا يتوسع فِي غَيرهمَا وَمِمَّنْ نَص على الْجَوَاز فِي الْمَفْعُول بِهِ الزّجاج وَابْن ولاد وَابْن مَالك وَنَصّ الْأَوَّلَانِ على الْمَنْع فِي الْحَال بل نَقله أَبُو حَيَّان عَن نَص الْأَئِمَّة وَحكى صَاحب الْبَسِيط فِيهِ الْخلاف بِلَا تَرْجِيح وَقَالَ من رَاعى أَنه فضلَة كالظرف أجَاز وَمن رَاعى أَنه لَا يكون خَبرا بِخِلَاف الظّرْف لم يجوز ثمَّ قَالَ وَيَنْبَغِي أَلا يجوز فِي الْمَفْعُول انْتهى قَالَ أَبُو حَيَّان وَأم إِذا كَانَ الْمَعْمُول مصدرا أَو مَفْعُولا لَهُ نَحْو إن زيدا لقياما قَائِم وَإِن زيدا لإحسانا يزورك فَهُوَ مندرج فِي عُمُوم قَوْلهم إِنَّهَا تدخل على مَعْمُول الْخَبَر وَيَنْبَغِي أَن يتَوَقَّف فِي ذَلِك وَلَا يقدم عَلَيْهِ إِلَّا بِسَمَاع) [116].

الخبر في ذاته المتعلقة بالمبتدأ إذا ما تقدم ألحقته اللام وما شمول متعلقه اذا تأخر الا جوازا تسمح به طبيعة الخبر من تمكنه في العمل ، ولنا أن نقول: إنّ زيداً طعامَكَ لآكل، وإنّ زيداً فيك لراغب. قال ابن جني: (فإن كانت لخبر إن فضلة تتعلق به من ظرف أو مفعول أو مصدر أو حرف جر فتقدمت تلك الفضلة في اللفظ على الخبر جاز دخول اللام عليها قبل الخبر ثم يأتي الخبر في ما بعد وذلك قولك إنَّ زيداً لفي الدار قائم وإنَّ بكراً لطعامك آكل وإنَّ محمداً لقياماً حسناً قائم وإنَّ أخاك لبك مأخوذ وإنَّ الأمير لعليك واجد. قال أبو زبيد:

إن امرءاً خصني عمدا مودته ... على التنائي لعندي غير مكفور

(111) الانصاف في مسائل الخلاف:330/1.
(112) الانصاف في مسائل الخلاف:333/1.
(113) سر صناعة الاعراب: 375/1 .
(114) توضيح المقاصد: 532/1، شرح ابن عقيل: 370/1.
(115) شرح ابن عقيل: 370/1.
(116) ارتشاف الضرب:1265/3، همع الهوامع: 504/1

أي (لغير مكفور عندي) وربما كررت اللام في الخبر إذا تقدمت فضلته عليه فقالوا (إنَّ زيداً لبك لمأخوذ) و (إنَّ محمداً لفيك لراغب) وحكى قطرب عن يونس (إنَّ زيداً لبك لواثق) فإن تأخرت الفضلة دخلت اللام في الخبر الذي قبلها ولم تدخل فيها وذلك قولك: إن زيدا لقائم عندك) [117].

قال الرضي : (وإنما تدخل على معمول الخبر المتقدم على الخبر، إذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن (قد) نحو: إن زيدا لطعامك آكل، وإني لبك واثق، ولا تقول: إنَّ زيداً لفي الدار قام، كما ذكرنا في جواب القسم ... وقد تكرر اللام في الخبر وفي متعلقة المتقدم عليه، نحو: إنَّ زيداً لفيك لراغب، وهو قليل، منع منه المبرد، وأجازه الزجاج قياساً) [118].

مفهوم الشرط والجزاء

الشَّرط: تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني، وهو ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجًا عن ماهيته، ولا يكون مؤثرًا في وجوده، وقد يتوقف ثبوت الحكم عليه[119]. قال زكريا الانصاري(ت-926هـ): (الشَّرْط لُغَة إِلْزَام الشَّيْء والتزامه وَاصْطِلَاحا مَا يلْزم من عَدمه الْعَدَم وَلَا يلْزم من وجوده وجود وَلَا عدم ذَاته وَيُقَال مَا يتم بِهِ الشَّيْء وَهُوَ خَارج عَنهُ) [120].

إنّ جملة الشرط لا محل لها من الإعراب ، لكنها عاملة في الأفعال بحسب عامل الجزم الذي لا يخرج عن ضربين[121]: الأول: بَاب مَا يجْزم الْفِعْل الْمُضَارع (ما يجزم فعل واحد): وهي: (لم، لا، لما، لام الامر). الثاني: باب الشرط والجزاء (ما يجزم فعلين): وهي: (إنْ، أينما، أي، من، ما، مهما، متى، أيان، حيثما، أنى).

واختلف النحويون في عامل الجزم في جواب الشرط، فمذهب البصريين أن العامل فيهما حرف الشرط وهو الاشهر، وذهب بعضهم إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه، وذهب فريق ثالث إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، وذهب أبو عثمان المازني مذهبا رابعا إلى أنه مبنيّ على الوَقْفِ[122]. أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجِوَارِ، وحجتهم: إنما قلنا إنه مجزوم على الجوار لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفكُّ عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوما على الجوار، والحمل على الجوار كثير [123].

قال ابن الحاجب: (إن عوامل الجزم لا أصل لها في العمل وجهان: أحدهما: أن الفعل في الإعراب غير أصل، فعوامله غير أصلية في العمل. ولا خصوصية حينئذ لعوامل الجزم. الثاني هو: أن إعراب الفعل لما كان محمولا على إعراب الاسم، والاسم لا جزم فيه، كان الجزم فرعا في إعراب الفعل، فوجب أن يكون عامله أيضا فرعا، بخلاف عوامل النصب والرفع، فإن الفعل أعرب في الرفع بعامل يشبه عامل الرفع في الاسم، وفي النصب بعامل يشبه عامل النصب في الاسم وهو (أن)، وليس في الأسماء جزم، فلم يكن عامله أصلا في العوامل) [124].

(117) سر صناعة الاعراب: 375/1 .
(118) شرح الرضي على الكافية: 359/4
(119) التعريفات: 125.
(120) الحدود الانيقة والتعريفات الدقيقة: 71.
(121) شرح قطر الندى: 79-92، ملحة الاعراب: 80،82.
(122) الانصاف في مسائل الخلاف: 493/2.
(123) الانصاف في مسائل الخلاف: 493/2.
(124) أمالي ابن الحاجب: 799/2.

لا تخرج جملة الشرط عن أربعة أنواع[125]:

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين نحو إن قام زيد قام عمرو ويكونان في محل جزم ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾[126].

والثاني: أن يكونا مضارعين نحو إن يقم زيد يقم عمرو ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَو تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ﴾[127].

والثالث: أن يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا نحو إن قام زيد يقم عمرو ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾[128].

والرابع: أن يكون الأول مضارعا والثاني ماضيا وهو قليل ومنه قوله[129]:

من يَكِدْني بسيّءٍ كنتُ منه ... كالشَّجا بين حلقِه والوريد

فَهَذِهِ الأدوات الَّتِي تجزم فعلين وَيُسمى الأول مِنْهُمَا شرطا وَيُسمى الثَّانِي جَوَابا وَجَزَاء وَإِذا لم تصلح الْجُمْلَة الْوَاقِعَة جَوَابا لِأَن تقع بعد أَدَاة الشَّرْط وَجب اقترانها بِالْفَاءِ وَذَلِكَ إِذا كَانَت الْجُمْلَة اسمية أَو فعلية فعلهَا طلبي أَو جامد أَو منفي بلن أَو مَا أَو مقرون بقد أَو حرف تَنْفِيس[130]. وههنا يتحقق مفهوم الشرط بأنَّهُ (تعليقُ حصولِ مضمونِ جملةٍ بحصولِ مضمونِ أُخرى)[131].

الفعل المعطوف على جملة الشرط:

يتحدد إعراب الفعل المضارع بعد جملة الشرط في ضوء استكمال جواب الشرط أو لم يستكمل ولكل حالة منها ضرب من الاعراب والتوجيه لأكثر من دلالة نحوية، ومما يأتي تبيان ذلك مما أجمع عليه النحاة العرب.

أولاً: اذا استكمل جواب الشرط:

وذلك اذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب. من نحو قولنا : إِنْ تقربْ مِنَ النَّار تَشْعُرْ بحَرارتها فتندمْ/تندمُ/ تندمَ. ومنه قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا (*) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾[132]. اذ استبعد معربي القران الوجوه الاخرى في اعراب (يرزقُ/يرزقَ) والاكتفاء بقراءة الجزم وحدها[133]، على الرغم من وقوع الفعل المضارع المقترن بالواو بعد جملة الشرط حين استكملت شرائطها بوجود جواب الشرط. قال ابن الناظم(ت–686هـ): (إذا جاء بعد جواب الشرط المجزوم مضارع مقرون بـ (الفاء أو الواو) جاز جزمه عطفًا على الجواب، ورفعه على الاستئناف، وبنصبه على إضمار (أن)) [134].

اهتم النحويون في هذا النوع من الجزم بالاعتماد على كلام العرب من اقوال واشعار، او النص القرآني بما يحمله من قراءات، فكانت لنا هذه الوقفة.

1. إنْ تأتني آتك فأحدثك: ففي الفعل المضارع الوجوه الاتية[135]:

(125) شرح ابن عقيل: 26/4.
(126) الاسراء/7.
(127) الاحزاب/54.
(128) هود/15.
(129) شرح التسهيل: 91/4، شرح ابن عقيل: 33/4.
(130) شرح قطر الندى: 92.
(131) شرح كتاب الحدود في النحو: 275.
(132) الطلاق/2–3.
(133) إعراب القران وبيانه: 121/10، إعراب القران الكريم: 353/3،
(134) شرح ابن الناظم: 500.
(135) شرح الرضي على الكافية: 120/4.

أ. الجزم : (فأحدثُك)، فتجزم ما بعد الفاء بالعطف على فعل الشرط.

ب. الرفع: (فأحدثُك) ، فترفع على القطع.

ج. النصب: (فأحدثَك)، فتنصب على تقدير (ان) الناصبة المضمرة بعد الفاء للفعل المضارع، مع اضعاف النحويين هذا الوجه.

قال الرماني: (وتقول: إن تأتني آتك فأحدثك، بالجزم على العطف، ويجوز بالرفع على الاستئناف، وبالنصب على الصرف) [136].

قال ابن الصائغ(ت–720هـ): (أن يأتيَ بعد جواب الشّرط المجزوم مضارِعٌ مقرون بالفاء أو الواو، فيجوز جزْمُه عطفًا على الجواب، ورفعه على الاستئناف، ونصبُه على إضْمَار (أَنْ) ، مثل: (إنْ تُكرمني أكرمك وأُكافئك) [137].

2. وروي بالأوجه الثلاثة (نأخذ) من قول الشاعر[138]:

فَإِن يهْلك أَبُو قَابُوس يهْلك ... ربيع النَّاس والبلد الْحَرَام

ونأخذ بعده بذناب عَيْش ... أجب الظّهْر لَيْسَ لَهُ سَنَام

وجاز النصب بعد (الفاء والواو) إثر الجزاء، لأن مضمونه غير محقق الوقوع، فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام.

3. قال تعالى: ﴿من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم﴾[139]، ﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ﴾[140]، (ان تبدو ما في انفسكم او تخفوه يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ﴾[141]، قرى رفعا وجزما، ولا منع في العربية من النصب، فإذا جئت بثم، جاز الجزم والرفع، دون النصب، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ ﴾[142]، وقال: وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون) [143]. قال المرادي(ت–749هـ): (إذا أخذت أداة الشرط جوابها، وذكر بعده مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز جزمه عطفا على الجواب ورفعه على الاستئناف ونصبه على إضمار أن، وقرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ ﴾ فالنصب يروى عن ابن عباس، وإنما جاز بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام)[144].

من خلال النصوص المقدمة وتبيان اراء النحويين منها يلحظ ما يلي:

1. إنَّ هناك تدرجاً في الأفصح من الوجوه، فالجزم الأصل، ثم الرفع، وأضعفها النصب[145]، قال المبرد: (فَإِن قلت من يأتني آته فَأكْرمه كَانَ الْجَزْم الْوَجْه وَالرَّفْع جَائِز على الْقطع على قَوْلك فَأَنا أكْرمه وَيجوز النصب وَإِن كَانَ قبيحا لِأَن الأول لَيْسَ بِوَاجِب إِلَّا بِوُقُوع غَيره وَقد قرئَ هَذَا الْحَرْف على ثَلَاثَة اضْرِب ﴿يُحَاسِبكُمْ بِهِ الله فَيغْفر لمن يَشَاء﴾ بِالْجَزْمِ وَالرَّفْع وَالنّصب وينشد هَذَا الْبَيْت رفعا ونصبا لِأَن الْجَزْم يكسر الشّعْر وَإِن كَانَ الْوَجْه وَهُوَ قَوْله

ومنْ يَغْتَرِبْ عَنْ قومهِ لَا يَزَلْ يَرى ... مصارِعَ مَظلومٍ مَجَرًّا ومَسحَبا

وتُدْفَنْ مِنهُ الصالحاتُ وَإِن يُسِيءُ ... يكَنْ مَا أساءَ النارِ فِي رأسِ كَبْكَبَا) [146].

---

(136) شرح كتاب سيبويه(الرماني):1021/1.

(137) اللمحة في شرح الملحة: 886/2.

(138) شرح ابن الناظم: 500، شرح ابن عقيل: 39/4.

(139) الاعراف/186.

(140) البقرة/271.

(141) البقرة/284.

(142) محمد/38.

(143) شرح الرضي على الكافية: 120/4.

(144) توضيح المقاصد:1285/3.

(145)شرح كتاب سيبويه: 293/3، شرح شذور الذهب: 454.

(146) المقتضب: 22/2.

وقد علل سيبويه هذا الضعف في النصب قائلا: (وسألت الخليل عن قوله: إن تأتني فتحدثني أحدثَك، وإن تأتني وتحدثني أحدِّثَك، فقال: هذا جوز، والجزم الوجه. ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على الاسم، كأنه أراد إن يكن إتيانٌ فحديث أحدِّثك، فلمَّا قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى أن، لأن الفعل معها اسمٌ. وإنما كان الجزم الوجه لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى؛ وكرهوا أن يتخطَّوا به من بابه إلى آخر إذا كان يريد شيئاً واحداً)[147].

أما سيبويه فالجزم في (فيغفرْ) وان استحسن الرفع فقال: (وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ: " يحاسبكم به اللَّه فيغفر لمن يشاء ويعذِّب من يشاء " واللَّه على كل شيء قدير " وتقول: إن تأتني فهو خير لك وأكرمك، وإن تأتني فأنا لآتيك وأحسن إليك. وقال عزَّ وجلَّ: ﴿وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خيرٌ لكم ونكفر عنكم من سيئاتكم ﴾. والرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيِّد؛ لأنَّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء. وقد بلغنا أنَّ بعض القرَّاء قرأ: ﴿ من يضلل اللَّه فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون﴾؛ وذلك لأنَّه حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأنَّ هذا الكلام في موضع يكون جواباً؛ لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء؛ ولكنَّهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره)[148].

فإذا اوجب سيبويه الجزم واستحسن الرفع فلا مناص من نقله لكلام الخليل من استحسان النصب، وهو ما أقره في الكتاب قائلا: (إلّا أنَّه قد يجوز النصب بالفاء والواو) [149]. إنّ المتتبع سبب تضعيف النحويين للنصب إنما يقوم على شرط إضمار(ان) الناصبة في الواو ، اذ لا بد لإضمارها أن يسبقها نفي محض او طلب محض[150]، وهذا لم يتحقق في الآية الكريمة، وان اشبهوه بالاستفهام كما تبين، لذا قال المبرد: (وَقد قرئَ هَذَا الْحَرْف على ثَلَاثَة أوجه ﴿يُحَاسِبكُمْ بِهِ الله فَيغْفر لمن يَشَاء﴾ بِالْجَزْمِ وَهُوَ أَجودهَا ويليه الرّفْع ثمَّ النصب وَالْأَمر فِيهِ على مَا ذكرت لَك وَلَو قلت من لَا يأتني فيكرمني آته كَانَ النصب جيدا من أجل النَّفْي وَصَارَ كَقَوْلِك مَا تَأتِينِي فتكرمني أَي كلما أتيتني لم تكرمني فموضعه لم تأتني مكرما وَهَا هُنَا أَعنِي فِي الْجَزَاء إِلَى ذَا يرجع إِذا قلت من لَا يأتني فيكرمني آته لِأَن مَعْنَاهُ من لَا يأتني مكرما)[151]. هذا الامر نجد مصاديقه عند القراء فَقد قَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ {فَيغْفر لمن يَشَاء ويعذب من يَشَاء} جزما، وَقَرَأَ عَاصِم وَابْن عَامر {فَيغْفر لمن يَشَاء ويعذب من يَشَاء} رفعا[152].قال ابن مالك: (وبلغنا أن بعضهم قرأ "يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ". قرأ بالرفع عاصم، وابن عامر. وبالجزم نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، الكسائي")[153]. ولم ترد قراءة النصب الا ما ورد شذوذا عن ابن عباس[154]. كما ان ابن يعيش استبعده بالقول: (قال ابن يعيش: ﴿تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾، قُرِىء: "فيغفِر" جزمًا ورفعًا على ما تقدّم، ولا فرقَ في ذلك بين الفاء، والواو، و"ثم"، من حروف العطف، حكم الجميع واحد في ذلك) [155].

(147) الكتاب: 88/3.

(148) الكتاب: 90/3.

(149) الكتاب: 90/3.

(150) شرح ابن عقيل:11/4، حاشية الخضري:58/3.

(151) المقتضب: 67/2.

(152) السبعة في القراءات: 195، معاني القراءات: 237/1.

(153) شرح الكافية الشافية: 85/1.

(154)شرح شذور الذهب: 454، جامع الدروس العربية:201/2.

(155) شرح المفصل: 284/4.

2. اذا اقترن الفعل المضارع دون الواو والفاء وانما بـ(ثم) فلك الرفع والجزم. قال سيبويه: (وكذلك الفاء والواو وأو إذا لم ترد بهن النصب، فإذا انقضى الكلام ثم جئت بثمَّ، فإن شئت جزمت وإن شئت رفعت. وكذلك الواو والفاء. قال اللَّه تعالى: " وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثمَّ لا ينصرون " وقال تبارك وتعالى:﴿وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم ثمَّ لا يكونوا أمثالكم﴾) [156].

وقال ابن يعيش: (وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ ، وقوله ﴿وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ﴾[157] ففيهما شاهد على العطف بـ"ثُمَّ" كما عطف بالفاء إلا أنه جزم في الأُولى، ورفع في الثانية، وكل جائز صحيح، وحكمُ الجميع واحد، إلّا الفاءَ، فإنه قد أجاز بعضهم فيه النصبَ)[158].الا أن ابن مالك نقل عن الكوفيين بالقول: (ثم نبهت على أن الفعل الواقع بعد "ثم" عند الكوفيين كالواقع بعد الواو والفاء في جواز نصبه). وهذا الراي لم اقف على مثيله من نحويي الكوفة) [159]. قال الرماني: (ولا يجوز الصرف في (ثم) ، لأنه ليس لها وجه يقتضي التفريع بالصرف كما للفاء والواو، إذ الفاء ترتب بغير مهملة، فخرجت إلى الجواب، لموافقته معناها في هذا، والواو لجمع النهي الثاني والأول، أو الأمر، أو ما جرى هذا المجرى في الفعل، فخرجت إلى الجمع بين الفعلين اللذين نهي عنهما في: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فخرجت عن جمع معنى العطف إلى جمع من غير عطف) [160].

ثانيا: اذا لم يستكمل جواب الشرط:

اذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعلٌ مضارعٌ مقرون بالفاء او الواو جاز نصبه وجزمه، نحو: (إنْ يقم زيد ويخرج خالدٌ أكْرِمْكَ) بجزم (يخرجْ) أو نصبه[161].

اهتم النحويون في هذا النوع من الجزم بالاعتماد على كلام العرب من أقوال وأشعار، أو النص القرآني بما يحمله من قراءات، فكانت لنا هذه الوقفة.

1. إن تأتني فتحدثني أحدثك: ففي الفعل المضارع الوجوه الاتية[162]:

أ. الجزم: (فتحدثْني): عطفاً على فعل الشرط، وهو الوجه الصحيح عند النحويين.

ب. النصب: (فتحدثَني): بإضمار(ان الناصبة) لتنزيل الشرط منزلة الاستفهام، مما يحقق شرط اضمار(إنْ) بعد الواو أو الفاء إذا وقعت بعد نفي محض أو طلب محض. قال ابو علي الفارسي: (النَّصْبُ في الفاء تكون في غير الواجب في ضرورة الشعر إنْ تأتني (تأتني) فعلٌ غيرٌ واجبٍ، كما أنَّ (ما تأتِني) فعلٌ غيرُ واجبٍ، فحَمَلَ الفعلَ بعدَ الفاءِ على (أنْ)، فنَصَبَ وعَطَفَ على المصدر الفعلَ كأنّك قلت: إنْ يكنْ إتيانٌ فحديثٌ أحدّثْك[163].

الوجه عند سيبويه هو الجزم وأجاز النصب، قال سيبويه: (وسألت الخليل عن قوله: إن تأتني فتحدثني أحدثك، وإن تأتني وتحدثني أحدِّثك، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه. ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على الاسم، كأنه أراد إن يكن إتيانٌ فحديث أحدِّثك، فلمَّا قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى أن، لأن الفعل معها اسمٌ. وإنما كان الجزم الوجه لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى؛ وكرهوا أن يتخطَّوا به من بابه إلى آخر

(156) الكتاب: 90/3، شرح ابن الناظم: 500.
(157) ال عمران/111.
(158) شرح المفصل: 284/4.
(159) شرح الكافية الشافية: 1607/3.
(160) شرح كتاب سيبويه(الرماني):1021/1.
(161) شرح ابن عقيل:40/4.
(162) شرح ابن الناظم: 500، شرح شذور الذهب: 454.
(163) التعليقة على كتاب سيبويه: 199/2.

إذا كان يريد شيئاً واحداً)[164]. وقد وسم الخليل النصب بالبعيد ، قال السيرافي: (إن تأتني فتحدثني أحدثك، الوجه في تحدثني الجزم عطفا على تأتني، وقد أجاز الخليل نصبه على وجه ليس بالمختار، إن تأتني فتحدثني أحدثك، والذي ضعّف النصب في هذا أنه متى نصب لم يخرج عن معنى المجزوم فاختاروا المجزوم؛لأن عامله عامل المجزوم الذي قبله، فيجتمع فيه تطابق اللفظيين، وظهور العامل فيهما، وإذا نصب فهو على تأويل بعيد المتناول، لا تحوج إليه إلا ضرورة التأويل في النصب، أن يردّ (إن تأتني) إلى تقدير: إن يكن منك إتيان، ويردّ (تحدثني) إلى حديث، ويعطفه بالفاء، ويقدر حديث بأن تحدثني، كأنه قال: إن يكن منك أن تأتيني فتحدثني، وقبح هذا كقبح: أنت تأتيني فتحدثني؛ والوجه: أنت تأتيني فتحدثني على ترك المتناول البعيد من غير حاجة إليه، وتأويل النصب أنت يكون منك إتيان فحديث) [165].

2. في الشعر:

أ. قال زهير بن ابي سلمى[166]:

ومن لا يُقَدِّمْ رجلَه مطمئنَّةً ... فيثبتها في مُستَوِى الأرضِ يَزلَقِ

فنصب (يثبت)؛ لأن الفعل المتقدم على الفاء منفي، وجواب النفي النصب، في مجازاة وغيرها[167]. قال الخليل: (النصب هذا جيد لأنه أراد هاهنا من المعنى ما أراد في قوله: ما تأتينا إلا لم تحدّثنا فكأنه قال: من لا يقدم إلا لم يثبت زلق. ولا يكون أبدا إذا قلت: إن تأتني فأحدثك الفعل الآخر إلا رفعا، وإنما منعه أن يكون مثل ما انتصب من المجزومين. أن هذا منقطع من الأول، ألا ترى أنك إذا قلت: إن يكن إتيان فحديث أحدّثك، فالحديث متصل بالأول شريك له، وإذا قلت: إن يكن إتيان فحديث ثم سكتّ وجعلته جوابا لم يشرك الأول، وكان مرتفعا بالابتداء)[168]. فجواب الشرط حذفه يقتضي رفع المعطوف، واثباته بنصب المعطوف او جزمه والاخير هو الوجه. ومما احسن النصب هو سبقه بـ(لا) قال السيرافي: (فإذا أدخلت لا حسن النصب، وصار فيه تأويل: ما تأتيني محدثا، كأنه قال: ما تأتني إلا لم تحدثني، والذي حسّن النصب فيه حرف النفي) [169].

ب. قال الشاعر[170]:

ومَنْ يَقتربْ منا، ويخْضَعَ، نُؤْوِهِ ... ولا يخشَ ظلماً، ما أقامَ، ولا هَضْما

وردت بالنصب، ويجوز الجزم وهو الاوجه، وانما يلجأ الشاعر الى النصب ليس من الوجه النحوي فحسب إنما قد يسوقه الوزن الشعري من السكون وايقاف المقطع الصوتي بغية تحقق التفعيلة العروضية، وهو أمر لا غنى عنه عند الشاعر منه. قال الازهر: (الرواية: بنصب: يخضع، ولا يصح الوزن إلا به) [171]. أما الرفع على الاستئناف فمنعه أكثر النحاة؛ بحجة أنه لا يصح الاستئناف قبل أن تستوفي أداة الشرط جملتيها "الشرطية والجوابية معا"؛ كي يتم المعنى المرتبط بأداة الشرط. ووضع الجملة الاستئنافية بين جملتي الشرط والجواب إنما هو إقحام لجملة أجنبية بين جملتين متلازمتين في المعنى[172].

(164) الكتاب:88/3، شرح الكافية الشافية:1606/3.

(165) شرح كتاب سيبويه: 291/3.

(166) ديوان زهير بن ابي سلمى: 71.

(167) شرح التسهيل: 45/4.

(168) الكتاب: 88/3، شرح كتاب سيبويه: 286/3.

(169) شرح كتاب سيبويه: 291/3.

(170) شرح الكافية الشافية: 1607/3، شرح التسهيل:45/4.

(171) شرح التصريح على التوضيح:409/2.

(172) النحو الوافي: 479/4.

قال عباس حسن: (ويرى المحققون: أن رفع المضارع المتوسط بين جملتي الشرط والجواب جائز بعد حرف مما سبق. وحجتهم أنه لا مانع من اعتبار تلك الجملة الأجنبية جملة استئنافية معترضة، وليست للاستئناف المحض. ورأيهم صحيح1، ولا ضرر في الأخذ به إن اقتضاه المعنى. وعلى هذا يجوز في المضارع المسبوق بأحد أحرف العطف السابقة والذي تتوسط جملته بين جملتي الشرط والجواب –الأوجه الثلاثة؛ وهي الرفع على اعتبار الجملة استئنافية اعتراضية، والجزم بالعطف على فعل الشرط المجزوم لفظا أو محلا، والنصب على اعتبار "الواو"، و"ثم" للعطف مع المعية، و"الفاء")[173].

وهذا الرأي الذي ذهب إليه عباس حسن يدعونه الى الفوضى من التقدير والتأخير من دون واعز للمعنى، فالحركات دليل المعاني، وما رجالات النحو قديما إلا متحدثو اللغة ومتذوقو معانيها فاستحسنوا ما لا يليق واستقبحوا ما لا يليق في المعنى. فاذا حدث الاستئناف فما قيمة العوامل المتقدمة أو المقدرة لنجعل من الواو بداية جملة جديدة في وسط جملة شرطية؟.

–صفوة القول– إنّ وقوع الفعل المضارع المقرون بالفاء او الواو الزم الجزم في الوجه الاول، وما النصب الا بإضمار (ان) بعد حرف حرفي العطف الواقعين عند النفي المحض او الطلب المحض، وما أجازه النحويون في غير هذين الشرطين أنهم أنزلوا الشرط منزلة الاستفهام ليكون طلباً محضا فكان لهم ما كان. أما وقوع الفعل المضارع بين فعل الشرط والجزاء والمقرون بـ(ثم) من نحو قوله تعلى ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾[174]، فحكمه الجزم ، واجازوا الرفع. قال ابن القيم الجوزية: (أما لو كان العطف بـ"ثُمَّ" لم يجز النصب في الموضعين، لأن إضمار "أنْ" بعدها غير معروف، بل يتعين الجزم في الحالة الثانية، ويجوز مع الرفع الأولى) [175]. وأثبت النصب الكوفيين في (ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ) في قراءة من نصب[176]. على الشواذ وهي قراءة الحسن والجراح على اضمار (ان)[177].

3. في قوله تعالى﴿إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ﴾[178]، (الفاء) عاطفة (يحفكم) فعل مضارع مجزوم معطوف على فعل الشرط[179]، قال الهمذاني: ((فيحفكم) عطف على فعل الشرط، وعَلَمُ الجزمِ حَذْفُ الياء، وتَبْخَلُوا: جواب الشرط. ويُخْرِجْ: عطف عليه) [180].

الخاتمة

توصل البحث الى النتائج الاتية:

1. إنّ المصطلح هو عملة ذات وجهين ، اذ يتشكل من التسمية أولا، و المفهوم وهو التصور الذي يحيل الى تلك التسمية ثانياً، وعليه فإنّ (استكمل/ ولم يستكمل) هو مفهوم لم ينضج عند النحويين ليكون مصطلحاً مستقلا بذاته أو في أبوابه، انما كان يتماشى وأساليب العرب في المعنى للفظ الذي اقتضته المعجمية العربية في كل باب من أبواب علوم العربية، وانما انماز هذا اللفظ لينتقل الى مفهوم نحوي هو استعماله ضمن القواعد النحوية التي بخلافه يحدث الخلل والغلط في كلام العرب.

2. أكدت الدراسة إنَّ الْغَايَةَ الْقُصْوَى فِي الْكَمَالِ أَنْ يَكُونَ تَامًّا وَفَوْقَ التَّمَامِ فَكَوْنُ الْإِنْسَانِ تَامًّا لَيْسَ إِلَّا فِي كَمَالِ قُوَّتِهِ الْعَمَلِيَّةِ وَالنَّظَرِيَّةِ ... وَكَوْنُهُ فَوْقَ التَّمَامِ أَنْ يَسْعَى فِي تَكْمِيلِ النَّاقِصِينَ. فالكمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف به

(173) النحو الوافي: 479/4.

(174) النساء/100.

(175) ارشاد السالك الى الفية ابن مالك: 807/2.

(176) المساعد في تسهيل الفوائد: 101/3.

(177) المحتسب: 197/1،195.

(178) محمد/37.

(179) الجدول في إعراب القران:239/26، المجتبى من مشكل اعراب القران: 1206/4.

(180)الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:637/5.

3. أوضحت الدراسة إنّ الكمال آخر مراحل التمام ؛ لان الاخير يأتي آخر أجزاء الشي المتتابعة بعضها وراء بعض. أما الإكمال فليس الأمر كذلك فلا ينطوي الشي على جزء ناقص ليقال له غير تام فقد لا يكون الشيء ناقصاً وليس له جزء يتممه ولكنه مع ذلك هو غير كامل حتى الآن.

4. بينت الدراسة ان العامل المعنوي في رفع المبتدأ هو انجرار لفكرة النحويين من وجود عامل فان ظهر فكان مؤثرا وان لم يظهر فهو مضمر يؤثر في التركيب الوظيفي للجملة، وهي تفصح عن اراء تجيز التبريرات من كلا العاملين ، يقابله أن أصل مذهب الكوفيين في الخبر انه يرتفع بالمبتدأ وهو العامل، فكيف اذا اضحى منصوبا بحكم الاداة فهل يُنصب بالمبتدأ؟ أم العامل اللفظي في الخبر، وهو العامل نفسه حين ينصب الخبر في كان وظنّ وما العاملة عمل ليس.

5. تبنى الباحث فكرة عدم تحقق الابتداء في (ان واسمها)، فما الذي يمايزهما ليكونا موضع ابتداء؟! لا سيما أن الحرف المشبه قد سلك سلوك عاملين: الاول: لفظي، وهو نصب الاسم، والثاني: معنوي بلفظ الابتداء، وهذا لم يرد في عوامل رفع المبتدأ بالمطلق. هذا اذا ما علمنا ان في تعبير البلاغيين دلالات تختلف من سياق لاخر، فقولنا: زيدٌ قائم ، وانّ زيداً قائم، وانّ زيداً لقائم، يحتمل تدرجا دلاليا في رغبة القيام ثم القيام ثم التأكيد على القيام.

6. بين الباحث حكم الاسم المعطوف على اسم (إنَّ) واستكمل الخبر: من نحو قولنا: إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً/ وعمروٌ، بالنصب عطفا على اللفظ، وهو الاصل المعتمد والاشهر، والرفع على ثلاثة وجوه عند النحاة: 1. أن يكون عمرو رفع على موضع (أنّ زيداً)؛ لانَّ موضع انّ زيداً قائم، مبتدأ. 2. أن يرتفع عمرو بالعطف على الضمير في وقولك: إنّ زيدا قائم. أي: قائم هو وعمرو، وهذا التوجيه يستحسن اظهار الضمير. وهو وجه ضعيف عند الزمخشري. 3.أن يرتفع عمرو بالابتداء، والخبر مضمر. والتقدير: إنّ زيداً قائم وعمرو قائم.

7. أوضح الباحث حكم الاسم المعطوف على اسم(ان) ولم يستكمل الخبر: من نحو قولنا: إنَّ زيداً وعمراً قائمان، بالنصب دون الرفع، فالبصريون لا يجيزون العطف على موضع ان واسمها ؛لان العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام؛ لأنه حمل على التأويل ، والحمل على التأويل قبل تمام الكلام فاسد. أما الكوفيون فقد اجازوه على خلاف، فهذا الكسائي قد أجاز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فهي عمل "إن" أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: "إن زيدًا وعمرو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان. والعلة في ذلك أن (قائم) لا يكون خبرا عن الاسمين، وإنما أجاز الكسائي نحو: إن زيدا وعمرو قائمان، لأن العامل عنده في خبر (إن): ما كان عاملا في خبر المبتدأ، لأن (إن) وأخواتها، لا تعمل عند الكوفيين في الخبر، فالعامل في خبر (ان) اسمها، لأن المبتدأ والخبر يترافعان عنده، فلا يلزم صدور أثر عن مؤثرين.

8. وقف الباحث في باب(ان) على متعلق الخبر وبيان حكم تعلقه باللام ان استكمل الخبر او لم يستكمل، نقول: إنّ زيداً لآكل طعامك، وإنَّ زيداً لطعامك آكل، من دخول اللام على الخبر او متعلق الخبر(طعامك) وهو مفعول به لاسم الفاعل. فمعمول الخبر، إذا توسط بينه وبين الاسم، نحو: إن زيداً لطعامك آكل. وشرطه أن يكون الخبر صالحاً للام، فلو كان ماضياً متصرفا، نحو: إن زيداً طعامك أكل، لم تدخل اللام على معموله، لأن دخولها عليه فرع دخولها على عامله

9. تبنى الباحث حكم النحويين حين تستكمل جملة (أن واسمها وخبرها) اقترنت اللام بالخبر دون متعلقه فلا نقول: إنَّ زيداً آكل لطعامك، وان زيدا قائم لعندك، قال ابن جني: (ولا يجوز: إن زيدا قائم لعندك والفرق بين إنَّ زيداً لعندك قائم وإن زيدا قائم لعندك في جواز المسألة الأولى وفساد الثانية أنك إذا قدمت الفضلة على الخبر وأدخلت اللام عليها فإنما قصدك بها الخبر دون فضلته وجاز دخول اللام على الفضلة التي قبل الخبر لأن موضع الخبر أنْ يكون قبل فضلته عقيب الاسم فلما تقدمت الفضلة فوقعت موقع الخبر دخلتها اللام كما تدخل الخبر فأما إذا تأخرت الفضلة وتقدم الخبر فقد وقع الخبر موقعه فدخلت اللام عليه لأنه أحق بها).

10. كشف البحث عن الفعل المعطوف على جملة الشرط يتحدد فيه إعراب الفعل المضارع بعد جملة الشرط في ضوء استكمال جواب الشرط او لم يستكمل ولكل حالة منها ضرب من الاعراب والتوجيه لأكثر من دلالة نحوية. فاذا استكمل جواب الشرط وذلك اذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب. من نحو قولنا : إنْ تقربْ مِنَ النَّار تَشْعُرْ بحَرارتها فتندمُ/تندمُ/ تندمَ. فاذا لم يستكمل جواب الشرط اذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعلٌ مضارعٌ مقرون بالفاء او الواو جاز نصبه وجزمه، نحو: (إنْ يقم زيد ويخرج خالدٌ أكْرِمْكَ) بجزم (يخرجْ) أو نصبه.

روافد البحث

- إبراهيم : محيي الدين توفيق : المصطلح الكوفي.. مجلة كلية التربية/جامعة الموصل،ع: 1 ،1979م.
- الأستراباذي (ت686 هـ) ، رضي الدين :

. شرح الرضي على الكافية ، تصحيح و تعليق : يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية و الدراسات الاسلامية كلية اللغة العربية و الدراسات الإسلامية ، جامعة قاريونس، 1398 هـ - 1978 م .

- . الكافية في علم النحو، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط1، 2010 م.
- الإشبيلي(ت 669 هـ) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1، 1998 م.
- الأصبهاني(ت 356هـ)، أبو الفرج . الاغاني. تحقيق: سمير جابر، دار الفكر للطباعة– بيروت، ط2، 1989م.
- الاصفهاني(ت543 هـ)، ابو الحسن علي بن الحسين الباقولي شرح اللمع في النحو : دراسة وتحقيق: د.محمد خليل مراد، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 2007 م.
- الأنباري (ت 577 هـ). أبو البركات. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. تحقيق: حسد حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ،1998م.
- الأندلسي (ت 745 هـ)، أبو حيان محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418 هـ - 1998 م.
- الاندلسي (ت 1023 هـ) أبو حيان. البحر المحيط. ، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ط1، 1420 هـ.
- الانصاري (ت 761 هـ)، عبد الله بن يوسف بن أحمد:

. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ، دار الجيل – بيروت، ط5، 1979م.

. تخليص الشواهد و تلخيص الفوائد. ، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية – بغداد)، دار الكتاب العربي، ط1، 1406 هـ - 1986 م.

. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط6، 1985م.

- الأنصاري ، (ت 926هـ)، أبو يحيى زكريا بن محمد : الحدود الانيقة والتعريفات الدقيقة. تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر – بيروت، ط1، 1411هـ
- البغدادي (ت 1093 هـ) عبد القادر بن عمر : خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب. تحقيق: محمد نبيل طريفي/اميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، ،1998م.
- البغدادي (ت 324 هـ) أبو بكر بن مجاهد ، السبعة في القراءات. تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط2، 1400هـ.

- البغوي (ت 510 هـ)، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء: معالم التنزيل في تفسير القرآن تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي –بيروت، ط1، 1420 هـ.
- البيضاوي (ت 685 هـ) أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي : أنوار التنزيل وأسرار التأويل. تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت،ط1، 1418 هـ.
- بيومي. ابراهيم واخرون. بناء المفاهيم؛ دراسة معرفية ونماذج تطبيقية الجزء الأول: إبراهيم بيومي، أسامة محمد القفاش، السيد عمر، إشراف علي جمعة محمد، وسيف الدين عبدالفتاح إسماعيل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي – القاهرة: 1418هـ – 1998م.
- التيمي (ت 200 هـ .)، يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة : تفسير يحيى بن سلام. تقديم وتحقيق: الدكتورة هند شلبي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1425 هـ – 2004 م.
- الثعالبي(ت 875 هـ) ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف : الجواهر الحسان في تفسير القرآن. تحقيق: محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1418،1 هـ.
- ثعلب (ت 291 هـ) أبو العباس احمد بن يحيى ، مجالس ثعلب . تحقيق : عبد السلام هارون ، مطبعة المدني – القاهرة ، ط2 ، 1403هـ –1983م.
- الجاحظ(ت 255 هـ)، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب. البيان والتبين. ،تحقيق: المحامي فوزي عطوي، دار صعب – بيروت، ط1، 1968م.
- الجرجاني(ت 471 هـ) عبد القاهر : المقتصد في شرح الايضاح. تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر – بغداد ط1، 1982م.
- الجرجاني (ت 816 هـ) ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف : التعريفات. ضبطه وصححه جماعة من العلماء ، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط1، 1403هـ –1983م.
- ابن جني(ت 293 هـ) : أبو الفتح عثمان

. الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية– بغداد، ط4، 1990م.

. سر صناعة الاعراب. ، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط1، 1985م.

. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، الطبعة: 1420هـ– 1999م.

- ابن الجوزية (ت– 767 هـ)، إبراهيم بن محمد بن قيم .إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك. تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراة للمحقق، مؤسسة أضواء السلف – الرياض، ط1، 1373 هـ – 1954 م.
- الجياني (ت 672 هـ) ابن مالك الطائي :

. شرح تسهيل الفوائد. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،ط1 1990م.

. شرح الكافية الشافية : حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، 1982 م.

- ابن الحاجب الكردي (ت 646 هـ). عثمان بن عمر بن أبي بكر .أمالي ابن الحاجب. دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، 1409 هـ – 1989 م.

- الحريري (ت– 516هـ) أبو محمد القاسم بن علي بن محمد : ملحة الاعراب. ، دار السلام – القاهرة/ مصر، ط1، 1426هـ – 2005 م.
- حسن : عباس (ت 1398 هـ)، النحو الوافي. دار المعارف–مصر، ط15، (د،ت).
- الحلبي (ت– 778 هـ)، محمد بن يوسف بن أحمد، ، المعروف بناظر الجيش : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد.دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط1، 1428 هـ.
- ابن حنبل : أحمد: مسند احمد ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط2، 1999م.
- الحيادرة : مصطفى طاهر: مصطلحاتنا اللغوية بين التعريب والتغريب. ، مجلة مجمع اللغة العربية الاردني، ع: 69، س:29، 2005م.
- الخازن (ت 741هـ) أبو الحسن : لباب التأويل في معاني التنزيل. ، علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي ، تصحيح: محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، ط1، 1415 هـ.
- الخراط /: أحمد بن محمد ا: المجتبى من مشكل إعراب القرآن ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1426 هـ.
- خسارة : محمود محمد : علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية. ، دار الفكر، دمشق، ط1، 2008م.
- درويش (ت– 1403هـ.). : محيي الدين بن أحمد مصطفى اعراب القران وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية – حمص – سورية ، (دار اليمامة – دمشق – بيروت) ، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)، ط4، 1415 هـ.
- دعاس : قاسم حميدان. اعراب القران الكريم. ، القرن: الخامس عشر، دار المنير . دار الفارابي، دمشق، 1425 هـ.
- الدمشقي (ت 775هـ) أبو حفص عمر بن علي بن عادل : اللباب في علوم الكتاب ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، ط1، 1998م.
- الرازي(ت 606 هـ)، تفسير الرازي. (مفاتيح الغيب). أبو عبد الله محمد بن عمر دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3، 1420 هـ.
- الراغب الأصفهانى (ت 502 هـ) ، أبو القاسم الحسين بن محمد ، محاضرات الادباء ومحاورات الشعراء والبلغاء. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ط1، 1420 هـ.
- الرماني (ت– 384 هـ) : أبو الحسن علي بن عيسى : شرح كتاب سيبويه : أطروحة دكتوراة (سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي) ، إشراف : د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام–جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية، 1418 هـ – 1998 م.
- الزبيدي(ت 802هـ)، عبد اللطيف بن ابي بكر. ائتلاف النصــرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصــرة ، تحقيق: د. طارق الجنابي، دار دجلة، عمان، 2012م.
- الزَّبيدي (ت 1205هـ)، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق. تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: مصطفى حجازي، المجلس الوطني للثقافة والفنون– الكويت،1998.
- الزجاجي (ت 337 هـ)،. ابو القاسم:

. الايضاح في علل النحو. تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط5، 1406 هـ –1986 م.

. اللامات. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط2، 1985م.

- زكريا : محمد بن يحيى ، وحناش فضـــيلة. بناء المفاهيم (المقاربة المفاهيمية)؛ ، ص (17)، وزارة التربية الوطنية – الجزائر، 2008 .*
- الزمخشري (ت 538 هـ) : أبو القاسم محمود بن عمر :

. الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ،(د ، ت).

. المفصل في صنعة الإعراب. تحقيق: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت، ط1، 1993.زهير بن ابي سلمى : ديوانه ، شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1988م.

- ساحلي : خديجة هناء : نقل المصطلح الترجمي الى اللغة العربية. ، رسالة ماجستير من كلية الاداب واللغات/ جامعة منتوري – قسنطينة(الجزائر)، 2010–2011م.
- السامرائي : إبراهيم : المدارس النحوية أسطورة و واقع.. دار الفكر–عمان،1987م.
- ابن السراج (ت– 316هـ)، أبو بكر محمد بن السري. الاصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ط2، 1996.
- سيبويه (ت– 180هـ) : الكتاب ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
- ابن سيده (ت 458هـ) ، أبو الحسن علي بن إسماعيل ، المحكم والمحيط الاعظم ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1 2000 م.
- السيرافي (ت 368 هـ) : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، شرح كتاب سيبويه ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008 م.
- السيوطي (ت 911 هـ) جلال الدين : . عبد الرحمن بن أبي بكر

. شرح شواهد المغني ، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان ، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، 1386 هـ – 1966 م.

. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية – مصر، (د،ت).ابن الصائغ (ت 720هـ)، أبو عبد الله محمد بن حسن الجذامي : اللمحة في شرح الملحة. ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ/2004م.

- الشافعي (ت 900 هـــ)، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط1، 1998م.
- الشافعي (ت 204هـ) أبو عبد الله محمد بن إدريس ، تفسير الامام الشافعي. جمع وتحقيق ودراسة: د. أحمد بن مصطفى الفرَّان (رسالة دكتوراه)، دار التدمرية – المملكة العربية السعودية ، ط1، 1427 – 2006 م.
- ضيف شوقي : المدارس النحوية. ، دار المعارف ، القاهرة، ط7، 1968م.
- عبيد : عبد اللطيف: المنهجيات المصـــطلحية العربية في العصـــر الحديث في ضـــوء النظرية العامة لعلم المصـــطلح. ، مجلة التعريب– دمشق، ع :27، 2004.
- العبيدي : عماد مجيد : الخلاف النحوي في كتب معاني القران الكريم حتى نهاية القرن الثامن للهجرة ، ، دار غيداء للنشـــر، الاردن، ط1، 2011م.
- عبد الرحيم (ت– 1376هـ) صافي محمود بن:الجدول في إعراب القرآن الكريم. دار الرشيد، دمشق – مؤسسة الإيمان، بيروت، ط4، 1418 هـ.

- العسكري (ت 395 هـ) ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل الفروق اللغوية ، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم و الثقافة للنشر و التوزيع ، القاهرة – مصر، 1997 م.
- ابن عقيل(ت 769 هـ) بهاء الدين :

. المساعد في تسهيل الفوائد. تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، ط1، 1400 – 1405 هـ.

. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1980 م.

- العكبري (ت 616 هـ .) ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله:

. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ – 1986م.

. مسائل خلافية في النحو. تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي – بيروت، ط1، 1992م.

- العيني (ت– 855 هـ) : بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى ، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط1، 1431 هـ – 2010 م.
http://kenanaonline.com/users/wageehelmorssi/posts/268140
- الغلاييني (ت 1364هـ)، مصطفى بن محمد سليم : جامع الدروس العربية. المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط28، 1993 م.الفراهيدي (ت 100 . 175 هـ) الخليل بن أحمد : كتاب العين. ، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار الرشيد– بغداد، 1981.
- الفارسيّ (ت 377هـــ)، أبو علي الحسن بن أحمد : التعليقة على كتاب سيبويه. تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الامانة– القاهرة، ط1، 1990م.
- الفراء(ت 207 هـ)، معاني القران. ابو زكريا دار الكتب العلمية– بيروت، ط2، 2002م.
- القرطبي (ت– 671هـ) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين : تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط2، 1384هـ – 1964 م.
- القزويني (ت 273هـــ) ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، (د،ت).
- ابن قيم الجوزية (ت 751هـ) محمد بن أبي بكر بن أيوب : تفسير القيم(تفسير القرآن الكريم). ، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ط1، 1410 هـ.
- ابن كمال باشا(ت–940هـ). أحمد بن سليمان. أسرار النحو. بتحقيق: احمد حسن حامد، دار الفكر–عمان(د، ت).
- ابن مالك أسماء ، اشكالية المصطلح اللساني والسيميائي من الفرنسية الى العربية. رسالة ماجستير في الترجمة، الجزائر، جامعة ابي بكر بن بلقياد–تلمسان–، 2013–2014م.
- ابن مالك (ت 686 هـــ) بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420 هـ – 2000م.
- المالكي (ت– 749هـ)، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ – 2008م.

- المبرد (ت 285 هـ) : المقتضب. أبو العباس، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت، (د،ت).
- المرادي(ت 749هـ)، أبو محمد حسن بن قاسم : الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق: د. فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1992م.
- المستعصمي (ت 710 هـ) : الدر الفريد و بيت القصيد. محمد بن أيدمر تحقيق: الدكتور كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1436 هـ – 2015 م.
- المكودي (ت 807 هـ) ، ابو زيد عبد الرحمن بن علي بن صـــالح شـــرح المكودي ، تحقيق: ابراهيم شـــمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3 ، 2010 م.
- ابن منظور، (ت 711هـ) ، أبو الفضل محمد بن مكرم بن على، ، لسان العرب. دار صادر – بيروت، ط3، 1414 هـ.
- ميران : حيدر فخري : دلالة (أو) العاطفة في النحو العربي. ، مجلة البحوث والدراسات الاسلامية، ع: 13، 2008م.
- النحوي (ت 972 هـ .) ، عبد الله بن أحمد الفاكهي شرح كتاب الحدود في النحو. تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة – جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، مكتبة وهبة – القاهرة، ط2، 1414 هـ – 1993 م.
- النيسابوري (ت 550 هـــ)، أبو القاسم محمود بن أبى الحسن بن الحسين. ايجاز البيان عن معاني القرآن. تحقيق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط1، 1415 هـ.
- النيسابوري (ت– 261هـ) ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري : صحيح مسلم ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت(د،ت).
- الهروي (ت 351) أبو منصور الأزهري : معاني القراءات. ، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط1، 1991 م.
- الهمذاني (ت 643 هـ ـ) المنتجب ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ، حقق نصوصه و خرجه و علق عليه : محمد نظام الدين الفتيح ، دار الزمان للنشر و التوزيع ، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية ، ط1 ، 1427 هـ – 2006 م.
- ابن هشام (ت 761هـ) :

. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق : محمد ابو الفضل عاشور، دار احياء التراث العربي –بيروت، ط1، 2001م.

. شرح قطر الندى ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة ، ط11 ، 1383هـ.

- ابن الوراق (ت– 381هـ) ، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس ، علل النحو ، ،تحقيق: محمود محمود محمود نصار، دار الكتب العلمية–بيروت، ط2 ، 2008م.
- الوقاد (ت 905 هـ) خالد بن عبد الله الأزهري : شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. ، ، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، ط1، 2000م
- ابن يعيش (ت 643 هـ) ، يعيش بن علي شرح المفصل ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1،2001 م.